الأمم المتحدة S/PV.5988

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٩٨٨**

الثلاثاء، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشانغ يسوي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد ترزي دي سانت أغاتا
	بلجيكا	السيد غرولس
	بنما	السيد سويسكم
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد هوانغ شي ثرونغ
	كرواتيا	السيد سكراتيتش
	كوستاريكا	السيد باليستيرو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2008/628)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-53845 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2008/628)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل غينيا – بيساو يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كابرال (غينيا – بيساو) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد باسكو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيدة ماريا لويسا ريبيرو فيوتي، رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام والممثلة الدائمة للبرازيل.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة فيوتي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/628، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وسعادة السيدة ماريا لويسا ريبيرو فيوتي، رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام والممثلة الدائمة للبرازيل.

أعطي الكلمة الآن للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

السيد باسكو (تكلم بالانكليزية): ينبغي لنا أن نشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لعرض التقرير الأخير للأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد. معروض على المجلس تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2008/628، المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

تنعقد جلسة اليوم في وقت يتسم باستمرار التوترات السياسية والأمنية في البلد. وإن كانت التحضيرات

للانتخابات التشريعية الحاسمة المقرر إجراؤها في الشهر المقبل تمضي قدما. كما أن مناقشاتنا تأتي في ظل شواغل وطنية ودولية متنامية إزاء أثر الاتجار غير المشروع بالمخدرات على هذا البلد الصغير والضعيف الذي يقع على ساحل غرب أفريقيا. وعلى الرغم من أن غينيا – بيساو قطعت شوطا طويلا منذ الحرب الأهلية في أواخر التسعينات، فإن جميع المكاسب التي تحققت في هذه المرحلة والمتمثلة في إقامة حكم ديمقراطي والاستقرار في ذلك البلد ستتعرض للخطر ما لم يواجه ذلك التهديد بصورة مباشرة.

ومع ذلك، يتعين عليّ أن أشدد على أن غينيا – بيساو ليست البلد الوحيد في غرب أفريقيا المتضرر جراء تصاعد أزمة الاتجار بالمخدرات في المنطقة دون الإقليمية. وفي الواقع، يُسَجَل لغينيا – بيساو أنها كانت صريحة جدا حيال الاعتراف بالأخطار التي تواجهها والتأثير القوي بالفعل لهذه الظاهرة على الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، حتى ونحن نركّز على غينيا – بيساو هذه المرة، من الواضح أنه يمكن التوصل إلى حل مستدام وأطول أجلا على أفضل وجه من خلال نهج إقليمية قوية.

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز التطورات السياسية الرئيسية الأخيرة في غينيا – بيساو. كما يعلم أعضاء المجلس، فقد عيّن رئيس الوزراء كارلوس كوريا في ٥ آب/أغسطس لترؤس حكومة تصريف أعمال. وكانت الحكومة السابقة قد سقطت بعد قرار الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر الانسحاب من ميثاق الاستقرار السياسي والحكومي في أواخر تموز/يوليه. ومنذ تولي رئيس الوزراء كوريا مهام منصبه، فقد أكد في مناسبات عدة التزامه بإجراء الانتخابات التشريعية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، حسبما كان مقرراً. وفي الأسبوع الماضي تحديداً، وخلال المناقشة العامة، كرّر الرئيس فييرا تأكيده أيضا على الالتزام بإجراء الانتخابات في موعدها.

وتسير الأعمال التحضيرية للانتخابات على الطريق الصحيح. فقد تلقت المحكمة العليا طلبات من ٢٣ حزبا وائتلافين قبل حلول الموعد النهائي في ١٨ أيلول/سبتمبر، مما يعني أن ٢٧ حزباً من الأحزاب الـ ٣٤ المسجّلة ستخوض الانتخابات. ويعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنسيق الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد الدولية. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو مسؤولية تنسيق المراقبة الدولية للانتخابات. وحتى الآن، من المتوقع مشاركة مراقبين دوليين للانتخابات من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

كما أن الفجوة في تمويل الانتخابات آخذة في التقلص، على الرغم من أنه لا يزال هناك عجز يربو على ٤ ملايين دولار، بما في ذلك متأخرات تبلغ حوالي مليون دولار من الانتخابات السابقة، تتوقع الجهات المانحة أن تتحملها الحكومة كجزء من الالتزامات السيادية المترتبة عليها فيما يتصل بالانتخابات.

ويرحّب الأمين العام بتعهد الاتحاد الأوروبي مؤخرا بتقديم دعم إضافي يقدّر بنحو ٢,٢ مليون دولار، فضلا عن تعهدات جديدة من إسبانيا بقيمة ٧٤٠ ٠٠٠ دولار تقريبا. وهو يناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يوفر الموارد الضرورية لمساعدة غينيا – بيساو على سد الثغرة المالية وتمكنيه من مواصلة التحضير للانتخابات بصورة سلسة وفي الموعد المحدد.

وبينما نقترب من موعد إجراء الانتخابات، هناك هدوء غير مستقر في البلد. ففي مطلع آب/أغسطس، أعلنت السلطات اكتشاف محاولة انقلاب من عناصر في القوات المسلحة، ويزعم أن رئيس الأركان البحرية كان يقودها.

وقد تم وضعه بعد ذلك تحت الإقامة الجبرية غير أنه فر إلى غامبيا، التي اعتقل فيها وقد طلب منذ ذلك الحين اللجوء السياسي. وقد طلبت سلطات غينيا – بيساو محاكمته أمام محكمة إقليمية.

وفي غضون ذلك، يقال إن رئيس أركان القوات المسلحة في غينيا – بيساو يجري تحقيقا كاملا في الظروف المتصلة بمحاولة الانقلاب. كما أن قوات الأمن تزيد من إجراءات التفتيش الأمنية وغيرها من العمليات في جميع أرجاء البلد لضمان تهيئة مناخ مستقر وموات لإجراء الانتخابات في أجواء سلمية.

ولا تزال الصعوبة التي تواجهها غينيا – بيساو في دفع رواتب موظفي القطاع العام في حينها تؤجج التوترات الاجتماعية والسياسية والأمنية. وتفيد التقارير أن تلك الرواتب تأخر دفعها الآن لمدة شهرين، مما يزيد من الشعور بالخشية من أن هذه المسألة، إذا لم تعالج، يمكن أن تؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي قبل الانتخابات وخلالها. وقد ازدادت الحالة استفحالا من جراء الارتفاع الحاد في أسعار الوقود والأغذية، لا سيما في بلد تتدنى الرواتب بشدة ولا يتم دفعها بصورة منتظمة.

وقد أقر البنك الدولي للتو منحة بمقدار ٥ ملايين دولار لمساعدة البلد على مواجهة ارتفاع أسعار الأغذية والوقود على الأمدين القصير والمتوسط. كما اتخذت الحكومة التدابير، وفق ما تسمح به قدرتها المحدودة للتخفيف من معاناة السكان من خلال تخفيض الضرائب على واردات الأرز.

ويذكر أعضاء المجلس أن الأمين العام ما انفك يحدد إصلاح قطاع الأمن بوصفه أحد التحديات ذات الأولوية الحاسمة لغينيا – بيساو. ويسرنا أن نلاحظ أن سلطات غينيا – بيساو ذاتها لا تكتفي بالاعتراف بالحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراء في ذلك المجال، بل أنها بدأت فعلا باتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق ذلك الهدف. واستجابة لذلك، زاد الشركاء الدوليون دعمهم لغينيا – بيساو.

وقام الاتحاد الأوروبي فعلا بنشر ١٥ مستشارا في مجال إصلاح قطاع الأمن في بيساو لمساعدة السلطات الوطنية وهي تبدأ بتنفيذ برنامج البلد المتفق عليه لإصلاح قطاع الأمن. وستقوم بعثة مشتركة بين الوكالات، تقودها الأمم المتحدة لتقييم إصلاح قطاع الأمن بزيارة لغينيا – بيساو من ١٤ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وذلك بطلب من الحكومة. وهذه البعثة، التي سييسرها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام وبمشاركة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تستهدف تحديدا تقييم متطلبات إصلاح قطاع الأمن في مجالات الدفاع والعدالة وسيادة القانون والقدرة على إنفاذ القانون. وستقدم البعثة توصيات بشأن سبل ووسائل دعم برنامج غينيا – بيساو لإصلاح قطاع الأمن بصورة متكاملة.

وأود أن أثني على التقدم المطرد الذي يتم إحرازه في العملية الجارية لبناء السلام في غينيا – بيساو. ولا تزال المشاركة بين البلد والمجتمع الدولي في تلك الممارسة ثابتة ومثمرة. ففي ١٨ أيلول/سبتمبر، أيدت اللجنة التوجيهية الوطنية الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر اعتمدت التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، بدورها، هذه الاستراتيجية بصورة رسمية. وقد وضع الآن ذلك التطور أساسا راسخا لمواصلة التنفيذ الفعلي. وفي أعقاب اعتماد هذه الاستراتيجية، سيقوم الأمين العام بالنظر في إمكانية صرف المنحة المالية الثانية لغينيا – بيساو من صندوق بناء السلام.

واسمحوا لي أن أعود إلى مسألة الاتجار بالمخدرات التي ذكرتها في مستهل بياني. فكما أفادت مصادر مختلفة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن غينيا – بيساو تتحول بوتيرة سريعة إلى حلقة وصل استراتيجية في نقل العقاقير غير القانونية من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا. وينبغي ألا نستخف بالأثر الضار المحتمل لهذا الاتجار غير القانوني، بما في ذلك تأثيره المفسد للمؤسسات الهشة في البلد. وتعترف السلطات ذاتها بنقص القدرة الوطنية على معالجة هذه المشكلة بصورة فعالة وبمفردها. والجهود الحالية للمساعدة على تعزيز هذه القدرة الوطنية، لا سيما دعم قطاع القضاء، هي جهود محمودة وهامة غير أنها غير كافية. وقالت سلطات غينيا – بيساو، بما في ذلك الرئيس فييرا، إنه لا يزال هناك المزيد مما ينبغي القيام به لمساعدتها، خاصة وأنها تعتبر أن أزمة الاتجار بالمخدرات تشوه سمعة البلد وتقوض نظامه الأخلاقي والاجتماعي.

إن المراد من توصية الأمين العام الواردة في التقرير المعروض الآن على المجلس بان يتم ”النظر في إنشاء فريق خبراء للتحقيق في هوية وأنشطة الضالعين في عملية الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غينيا – بيساو (S/2008/628، الفقرة ٤٥) هو توجيه رسالة قوية باستمرار الدعم الدولي في مواجهة القلق المتزايد. وبموافقة المجلس، سيزيد مسار العمل المقترح من زخم العمل قبل انعقاد المؤتمر الرفيع المستوى للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والذي دعي إليه من أجل التصدي لخطر الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا. وقد أكد رئيس مفوضية الجماعة أن المؤتمر سيعقد في الرأس الأخضر، في ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وأصدر الأمين العام تعليماته إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بغية مساعدة الجماعة الاقتصادية على التحضير للمؤتمر.

ودون أن نصدر حكما مسبقا على الإجراءات التي قد يقرر المجلس اتخاذها ردا على الاستنتاجات التي قد يقدمها فريق الخبراء المقترح، فالإشارة في تقرير الأمين العام إلى الجزاءات العقابية المحددة الهدف لا يقصد توجيهها إلى غينيا – بيساو أو أي بلد آخر، بل إلى الأفراد الذين سيعتبرون ضالعين في دورة الاتجار بالمخدرات بدءا من المصدر ومرورا بالمعبر ووصولا إلى الوجهة النهائية.

ويشكل تهديد الاتجار بالمخدرات تحديا كبيرا لغينيا – بيساو ولجيرانها، الذين يتعافى عدد كبير منهم من فترات طويلة من الصراعات المدنية. وبينما تواصل الأمم المتحدة إسهامها في توطيد عمليات السلام الهشة في تلك البلدان بغية الحيلولة دون عودة الانزلاق في دورات جديدة من عدم الاستقرار، نحن نؤمن بأن التصدي للخطر الجديد الناشئ للاتجار بالمخدرات على نحو فعال وحازم هو أمر ضروري لنجاح المبادرات الجارية لبناء السلام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة للسيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة التشكيلة المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام والممثلة الدائمة للبرازيل.

السيدة فيوتي (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على دعوتكم لكي أخاطب مجلس الأمن بصفتي رئيسة التشكيلة المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على توليكم رئاسة المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ويسعدني أن أبلغ المجلس بأن التشكيلة المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام قد اعتمدت رسميا إطارا استراتيجيا متكاملا لبناء السلام في غينيا – بيساو في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وهذا الإطار هو نتاج عملية

مشاورات مكثفة ومجموعة من المناقشات المواضيعية التي عقدت في بيساو ونيويورك. وهو يجمع بين الحكومة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين في البلد والمجتمع الدولي في مجموعة من الالتزامات الهادفة إلى الإسهام في جهود بناء السلام.

ويدل الانخراط النشط والمجدي للمجتمع المدني في غينيا – بيساو في تلك العملية، على أن الإطار هو أكثر من مجرد وثيقة حكومية. فهذا الإطار تمتلكه غينيا – بيساو قاطبة وهو يشير إلى الأسباب الأصلية للصراع والمسائل الأساسية التي ستظل تحظى بالأولوية وستتعين معالجتها في السنوات القادمة.

لقد اعتمدت الاستراتيجية في أعقاب الزيارة الأخيرة التي قمت بها إلى بيساو بصفتي رئيسة التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، في ١٠ أيلول/سبتمبر. وخلال تلك الزيارة، أتيحت لي فرصة عقد اجتماعات مع ممثلي الحكومة الجديدة التي شكلت في ٥ آب/أغسطس، وكذلك مع المجتمع المدني المحلي، وقادة الأحزاب، والوكالات الدولية المتواجدة في الميدان والجالية الدبلوماسية. وقد وردت الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها البعثة في وثيقة معنونة ”بناء السلام في غينيا – بيساو: استنتاجات وتوصيات لجنة بناء السلام بشأن الحالة في غينيا – بيساو“ (PBC/3/GNB/1)، التي أحيلت إلى مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي كما عممت خلال الاجتماع الأخير لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو، الذي عقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

لا تزال الحالة السياسية في غينيا – بيساو هادئة. وتم التغيير الحكومي في مناخ سلمي وفي إطار الدستور. كما بقي عدة وزراء رئيسيين في مناصبهم، وفي ذلك إشارة إلى إرادة البلد في المضي قدما بالإصلاحات اللازمة. وقد اعتُبر عدم نجاح محاولة الانقلاب في آب/أغسطس دليلا على أن اللجوء إلى القوة لم يعد يحظ بالتأييد كوسيلة لحل المنازعات وأن الجيش يبقى راغبا في التقيد بالحكم المدني.

والأولوية الفورية التي يتضمنها الإطار هي عقد انتخابات تشريعية بنجاح في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. والتحضير للانتخابات جار على قدم وساق، بعد الانتهاء من تسجيل الناخبين ونشر قوائم المرشحين. وتبعا لتعهدات جديدة من المانحين، من المتوقع سد ثغرة التمويل إذا ما استُخدمت الموارد الإضافية بمرونة لمساعدة الحكومة على تمويل التكاليف السيادية. وتدرك الأطراف كافة في غينيا – بيساو أهمية الانتخابات للحفاظ على الاستقرار والديمقراطية. كما أن لجنة بناء السلام مستعدة لدعم ورصد العملية الانتخابية.

ويعتبر كل من تنشيط الاقتصاد وإعادة تأهيل البنى التحتية من أولويات إطار العمل الرئيسية. فغينيا – بيساو بلد ثري يتمتع بأراض خصبة وأمطار غزيرة. والمطلوب هو أن نقدم الدعم بهدف تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار، وتنويع وإضافة القيمة إلى منتجات البلد، وإيجاد فرص العمل وتوليد الثروة. وفي النهاية، فإن توفير عوائد ضرائبية هو ما سيمكن الحكومة من العمل على نحو مستقل لكفالة الاستقرار وتقديم الخدمات الأساسية للسكان. وتجاوز وضع عنق الزجاجة للبنية التحتية – وبشكل خاص فيما يتعلق بأزمة الوقود الحالية – يكتسي أهمية محورية لإنعاش الاقتصاد. ونحن نرحب في هذا الصدد بالحوار الجاري مع البنك الدولي ونتطلع لإتمام الإجراءات الهادفة إلى توفير قدرة إضافية لتوليد الكهرباء لغينيا – بيساو.

تعترف جميع الأطراف من أصحاب المصلحة في البلد بإصلاح قطاع الأمن كمسألة ذات أهمية مركزية من أجل بناء السلام في غينيا – بيساو. وقد سرنا أن نلاحظ التقدم المحرز في هذا المجال بعد المشاركة الفعالة للشركاء الدوليين،

وبشكل خاص الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. أما بالنسبة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فقد بدأت بالفعل باختيار ٣٠ ضابطا عسكريا من رتب عالية ممن جرى تسريحهم لتدريبهم على الزراعة في البرازيل، بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف إعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وقد تشكل تلك المبادرة مثالا يحتذى وقد تحفز مشاريع مماثلة يهدف إعادة إدماج العسكريين في المجتمع، لأن تلك الناحية تعتبر جوهرية لنجاح إصلاح قطاع الأمن.

إن تعزيز قطاع العدالة وتوطيد سيادة القانون ومكافحة الاتجار بالمخدرات مسائل تثير قلقا متزايدا لدى السلطات الوطنية والمجتمع الدولي. ونحن مقتنعون، بحسب ما ورد في الإطار الاستراتيجي، بأن مكافحة الاتجار بالمخدرات مسألة تتعلق ببناء القدرات وتعزيز قدرة البلد على مراقبة حدوده وتحديد المسؤولين عن تلك الأعمال الإجرامية والقبض عليهم ومحاكمتهم. ومن الضروري أن تكثف الأطراف الوطنية والإقليمية والدولية جهودها في ذلك الصدد. وبشكل خاص، يشكل التسديد الفوري للتعهدات المالية المعلن عنها في العام الماضي في مؤتمر لشبونة ضرورة لتحقيق المزيد من التقدم. ونحن نتطلع لعقد المؤتمر الوزاري في برايا في أواخر تشرين الأول/أكتوبر بهدف تعزيز البعد الإقليمي في مكافحة الاتجار بالمخدرات.

وليس هناك من طرق مختصرة في مكافحة الاتجار بالمخدرات؛ فتعزيز قدرة الدولة من الأمور الأساسية. وقد وضعت بالفعل الاستراتيجيات والخطط الهادفة إلى تعزيز قدرة الدولة في غينيا - بيساو؛ ولكنها بحاجة للتمويل. وعلى المجتمع الدولي أن يبرهن على جديته في مواجهة تلك المسألة بتوفير الدعم اللازم. وقد تكون غينيا - بيساو بلدا هشا، ولكنها لم تعد في حالة حرب أو صراع، ولا توجد أية دلائل على أن صراعا قد ينشب. بل على العكس، هناك حكومة شرعية تقوم حاليا بترسيخ الديمقراطية ومؤسساتها كما إنها تحاول تمهيد الطريق نحو الاستقرار والتنمية. وغينيا - بيساو تستحق كامل احترامنا كبلد ذا سيادة لا ينبغي التشكيك في استعداده وعزمه على معالجة مشاكله الخاصة بدعم من الشركاء الدوليين.

ويعد إصلاح القطاع العام أولوية أخرى في الإطار الاستراتيجي - وهو إصلاح يؤثر عمليا على كافة المجالات الأخرى. وهناك مبادرات هامة، مثل إطلاق نظام متكامل وشفاف لإدارة الأموال العامة يسمح بمركزية وشفافية أكبر للبيانات المتعلقة بالخزانة والجمارك وتحصيل الإيرادات. إن أداء البلد في إطار برنامج المساعدة الطارئة بعد انتهاء الصراع التابع لصندوق النقد الدولي قد مهد الطريق لبدء المناقشات بشأن برنامج منتظم. ونأمل أن ذلك سوف يقود البلد إلى نقطة الإنجاز قبل الموعد المتوقع في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

أخيرا وليس آخرا، تستحق المسائل الاجتماعية الأساسية بالنسبة لبناء السلام اهتمامنا الثابت. فوباء الكوليرا الأخير الذي تضرر منه أكثر من ٠٠٠ ٧ شخص وأدى إلى وفيات عديدة، هو تذكرة مؤسفة بمحنة شعب لا يزال عالقا في حلقة مفرغة من الفقر وعدم الاستقرار. وترتبط ظروف التعليم والصحة السيئة بنقص المياه الصالحة للشرب ومصادر الطاقة التي يمكن التعويل عليها في غينيا - بيساو. وآمل أن يسهم الإطار الاستراتيجي في مواجهة تلك الحالة باسترعاء الانتباه إلى المأزق الذي يعاني منه مواطنو غينيا - بيساو ومن خلال حفز الشركاء الدوليين على اتخاذ إجراءات لعكس اتجاه هذه الحالة. فحيثما تسود ظروف معيشية سلبية، لا يمكن أن يصمد السلام.

والإطار الاستراتيجي وثيقة مرنة سوف تتواءم مع تغير الظروف في الميدان. وسوف تستكمل بآلية رصد

ومتابعة تكون مؤلفة من مصفوفة مؤشرات ومعايير مرجعية تمكننا من رصد التقدم أثناء التنفيذ. وسيعقد الاستعراض الأول نصف السنوي في أوائل ٢٠٠٩. وستحظى الحكومة الجديدة، التي ستبدأ عملها بعد الانتخابات التشريعية، بفرصة للنظر في الوثيقة واقتراح ما تراه من تعديلات ضرورية.

وعليه، فإن اعتماد الإطار الاستراتيجي لا يعني نهاية التزامنا تجاه غينيا - بيساو؛ بل على العكس من ذلك، إنه يشكل بداية مرحلة هامة أخرى من عملنا. وعلينا الآن أن نضمن تنفيذ إجراءات ملموسة بهدف تحقيق عوائد السلام التي طال انتظارها لشعب غينيا - بيساو.

وبغية تحقيق نتائج ملموسة، سنحتاج إلى مواصلة دورنا بتعبئة موارد إضافية وتعزيز التنسيق بين مختلف الشركاء في غينيا - بيساو. ومن الممكن الإعلان عن مخصص جديد من صندوق بناء السلام لتمويل مشاريع يكون لها أثر محفز وفوائد قصيرة الأجل للسكان. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري تعزيز تواجد الوكالات المنفذة في الميدان بحيث يمكن مساعدة حكومة غينيا - بيساو بشكل فعال في وضع وتنفيذ تلك المشاريع. وبشكل خاص، فإن تواجدا أكثر تماسكا وتكاملا للأمم المتحدة سيكون محوريا لتوفير الدعم اللازم للحكومة لكي تتغلب على العقبات العديدة التي تواجهها وتعالج تحديات بناء السلام بفعالية.

وختاما، أود أن أشكر حكومة غينيا - بيساو وأصحاب المصلحة الآخرين في البلد الذين أسهموا بشكل نشط في استكمال الإطار الاستراتيجي لبناء السلام. وإنني ممتنة بشكل خاص لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ولفريق الأمم المتحدة القطري في غينيا - بيساو على دعمهما القيم خلال كافة مراحل هذه العملية. وأعرب عن التقدير أيضا للزملاء في مكتب دعم بناء السلام على مساعدتهم المستمرة والدؤوبة. وأخيرا، أوجه الشكر إلى وفود التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا - بيساو على مشاركتها النشطة والبناءة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيدة فيوتي على إحاطتها الإعلامية.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة مرة أخرى لتوليكم رئاسة مجلس الأمن. ولأسباب لا أحتاج أن أعددها هنا، نحن متأكدون أن رئاستكم سيكون لها تأثير هام على أعمالنا هذا الشهر.

وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وإلى السفيرة ماريا لويسا ريبيرو فيوتي، رئيسة التشكيلة المخصصة لغينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين الغنيتين بالمعلومات.

يأتي استعراض مجلس الأمن اليوم للحالة في غينيا - بيساو في مرحلة مهمة من التطور السياسي في بلد يواجه تحديات عديدة. وفي الحقيقة، تم منذ التقرير الأخير، إحراز تقدم ملحوظ في ميادين كثيرة، ولكن ليس بما يكفي للسماح لنا بأن ننسى كلية أن غينيا - بيساو لا تزال المريض الرئيسي الذي يتماثل للشفاء في غرب أفريقيا. وهي لا تزال تواجه نفس الشرور القديمة لعدم الاستقرار السياسي والاتجار بالمخدرات، وهما المصدران الرئيسيان اللذان يسمحان بتفشي عدم الأمن. وكان انسحاب الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر من الائتلاف الحكومي قد زاد من تفاقم عدم الاستقرار السياسي المستمر منذ فترة طويلة - خاصة منذ اندلاع الأزمة المحتدمة بين الجيش والحكومة المركزية - وذلك على خلفية التهديد بالقيام بانقلاب عسكري.

وسيكون من المستحيل إعادة إعمار هذا البلد ما لم ينعم بمصالحة وطنية سليمة كأساس للوحدة والاستقرار

والتقدم. ولذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يدعو كل الأطراف السياسية الفاعلة إلى تقاسم المسؤولية والالتزام بشكل قاطع ومشترك بدفع العملية السياسية قدما. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري أن يتمكن رئيس الوزراء الجديد لحكومة تصريف الأعمال، السيد كارلوس كوربيا، من التنفيذ التام للالتزامات التي قُطعت بشأن إجراء الانتخابات النيابية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وستكون تلك الانتخابات الاختبار الحاسم لما إذا كانت الديمقراطية والحكم الرشيد قد ترسخا في غينيا – بيساو. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يشيد بدعم المجتمع الدولي ومشاركته في مساعدة غينيا – بيساو من أجل التحرك نحو إجراء انتخابات تتسم بالشفافية والمصداقية.

وكما أشرت فإن إحدى الوسائل لضمان نجاح الانتخابات وإعادة إعمار البلاد هي تحسين الوضع الأمني – الذي ما زال للأسف غير مستقر نظرا لتزايد الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ولذلك نحن نتطلع إلى انعقاد المؤتمر الوزاري للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا المعني بتأثير الاتجار بالمخدرات على المنطقة في برايا في الرأس الأخضر يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. ولكن أيا كانت نتيجة ذلك المؤتمر، ينبغي على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم الضروري إلى السلطات الوطنية في كفاحها لهذه الظاهرة، خاصة في إطار خطة عملية مكافحة المخدرات.

وفي نفس الوقت، يجب أن تتابع حكومة غينيا – بيساو التنفيذ الشامل لإصلاح القطاع الأمني وفقا للمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في وثيقة إصلاح القطاع الأمني. ودعما لذلك الجهد، من الضروري أن يتم إطلاق حملة إعلام وتوعية واسعة النطاق بين العسكريين والمسؤولين الإداريين والسياسيين.

لقد سردت كل العقبات الخطيرة التي تعترض سبيل جهود إعادة الاعمار الوطنية في غينيا – بيساو. ولكن الحل الحاسم والوحيد لتلك الصعوبات هو، أولا وأخيرا، إعادة البناء الاقتصادي للبلاد. ولا يمكننا أن نغفل حقيقة أن التحدي الرئيسي الوحيد الذي يتوقف عليه كل شيء آخر في غينيا – بيساو، كما هو الحال في أي بلد خارج من الصراع، هو التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، ينبغي لمجلس الأمن أن يرحب بجهود حكومة غينيا – بيساو من أجل إنعاش الاقتصاد الكلي وأن يحثها على مواصلة إصلاحاتها من خلال تعزيز الإدارة الاقتصادية وتحسين الشفافية والمسؤولية المالية. وفضلا عن ذلك، ينبغي للشركاء الماليين مواصلة دعم السلطات الوطنية في جهودها لتخفيف حدة أزمة الغذاء وتلبية الحاجات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والصحة.

ولا يمكنني أن أختتم دون أن أشيد بعمل مكتب دعم بناء السلام في غينيا – بيساو والتشكيلة المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، بما في ذلك تنفيذ أربعة مشاريع قصيرة الأجل في مجالات دعم الانتخابات وعمالة الشباب وترميم السجون والثكنات العسكرية، واعتماد الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو في الأول من تشرين الأول/أكتوبر. ومن الضروري أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها، وأن يتم بصفة خاصة وضع آلية لمراقبة وتقييم التوصيات في هذا الصدد. ومن المهم أيضا في هذه المرحلة الحاسمة تحسين التعاون بين الشركاء الدوليين في تقديم الدعم الكبير لجهود الحكومة. وفيما يتعلق بإنشاء لجنة خبراء لغينيا – بيساو، كما أوصى الأمين العام في تقريره، نحن ندعو إلى التزام الحذر والحكمة. وفوق كل شيء، نعتقد أنه يجب علينا أن نتعمق بدرجة أكبر في تلك المسألة.

إن تحقيق الاستقرار في الحالة في غينيا – بيساو أمر ضروري لمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. ولذلك ينبغي

أن يظل مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره محتشدا لضمان التوطيد الدائم للسلام في غينيا - بيساو. وتحقيقا لتلك الغاية، وضع وفد بلادي مشروعا لبيان رئاسي لا يزال قيد التفاوض. ويحدونا الأمل في أن يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرار بشأن مشروع البيان هذا في أسرع وقت ممكن.

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم لرئاسة المجلس وأن أتقدم بالشكر إلى السفير كافاندو ووفد بوركينا فاسو للمهارة التي أدارا بها رئاسة المجلس في أيلول/سبتمبر. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام باسكو، والسفيرة فيوتي على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما اليوم.

ويسر الولايات المتحدة أن تلاحظ أن الانتخابات التشريعية ما زالت في المسار نحو إجرائها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ونتوجه بالشكر إلى الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والأمم المتحدة وغيرها على توفير مراقبين للانتخابات. ويحدونا الأمل في أن تكون الانتخابات شفافة وألا يتم التعامل مع أية خلافات في الرأي سوى عبر الوسائل القضائية والدستورية.

ونرحب بترتيبات إنشاء مكتب وطني لأمانة صندوق بناء السلام في غينيا - بيساو. ونأمل أن يعجل الشركاء المنفذون بتنفيذ صناديق بناء السلام لمشاريع قصيرة الأجل ومحددة الأهداف ودعم الانتخابات وعمالة الشباب وترميم السجون والثكنات العسكرية.

غير أن الولايات المتحدة تزداد قلقا من أن الخطوات المتخذة نحو التنمية الديمقراطية في غينيا - بيساو قد يتضح أنها غير مستدامة فيما يهدد شبح الاتجار بالمخدرات بأن يخيم بالكامل على البلاد. وتبرز غينيا - بيساو باعتبارها سوقا رئيسية لتجارة المخدرات، علاوة على أنها ما زالت مركزا لإعادة شحن المخدرات.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الأحداث التي تحيط بوصول طائرة في ١٢ تموز/يوليه من فنزويلا إلى مطار بيساو، والتي ورد ذكرها في تقرير الأمين العام. ونفهم أن الطائرة قد وصلت دون الحصول على حق الهبوط أو معرفة مسبقة لدى مسؤولي المطار. ونشعر بخيبة أمل شديد لقيام أفراد عسكريين بتفريغ حمولة الطائرة واحتجاز الشحنة، والتي ما زالت مفقودة، ولقيام محكمة محلية بإصدار أمر بالإفراج عن أفراد الطاقم رغم وجود أمر اعتقال دولي مستحق ضد أحدهم، ورغم احتجاجات وزير العدل والمدعي العام. إننا نناشد حكومة غينيا - بيساو أن تقدم تقريرا كاملا عن تصرفات كل المسؤولين الضالعين في تلك الحادثة.

ونثني على اقتراح عقد مؤتمر إقليمي بشأن مكافحة تهريب المخدرات بقيادة الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ونؤيد إيلاء اهتمام دولي أكبر لتلك المسألة، ولكن ليس هذا الحل الناجح. إذ تحتاج حكومة غينيا - بيساو، في رأينا، إلى اتخاذ موقف قيادي قوي في مكافحة تهريب المخدرات في البلاد.

لقد أعرب مجلس الأمن في هذا الوقت من العام الماضي عن قلقه حيال هشاشة عملية تحقيق الديمقراطية في غينيا - بيساو، وكذلك إزاء استمرار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. ومع أنه تم إحراز بعض التقدم نحو النمو والتنمية المستدامة لا نزال قلقين من أن تأثير الاتجار بالمخدرات والتوترات بين الأحزاب السياسية ستعرقل التقدم الذي أحرزته غينيا - بيساو بشق الأنفس.

السيد غرولز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أؤكد لكم الدعم الكامل من وفد

بلادي. كما أود أن أكرر الإعراب عن تقديرنا للعمل الذي قام به السفير كافاندو وفريقه في شهر أيلول/سبتمبر.

ونود أن نشكر وكيل الأمين العام، السيد باسكو، والسيدة ماريا لويسا ريبيرو فيوتي، رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام والممثلة الدائمة للبرازيل، على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما نرحب بوجود الممثل الدائم لغينيا – بيساو، السفير كابرال، بيننا هنا.

في الأسبوع الماضي، قامت تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام باعتماد الإطار الاستراتيجي رسميا. ونود أن نهنئ السلطات في غينيا – بيساو على الوصول إلى هذه المرحلة الهامة. كما أود أن أشيد بالجهود التي تبذلها زميلتنا البرازيلية وفريقها. فمشاركتهم هي التي أدت إلى هذه النتيجة.

ومع ذلك، نحن جميعا ندرك أن اعتماد هذا الإطار ليس إلا خطوة أولى. والأمر الآن متروك للجميع كي يتم تنفيذ الالتزامات المتبادلة. وفي هذا السياق، من الضروري أن تكون لدينا مؤشرات ملموسة، ولذلك نحن نُثني على عزم الرئيسة استكمال إنشاء آلية رصد واستعراض للإطار الاستراتيجي خلال الأسابيع المقبلة.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي، من جانبه، تقديم الدعم للأولويات التي يحددها البلد، وخاصة إصلاح قطاع الأمن. وبعثة الدعم التابعة للاتحاد الأوروبي تم الآن نشرها وتؤدي مهامها بصورة كاملة.

ستتمثل إحدى أولى الفرص لتنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي في الإعداد للانتخابات البرلمانية وإجرائها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. وقد بيّنت الأحداث التي وقعت هذا الصيف مدى هشاشة عملية تحقيق الاستقرار. ولمعالجة ذلك، من المهم أن تكون الإجراءات التي تتخذها الحكومة مدعومة من البرلمان.

ونحن نشيد بتصميم رئيس الوزراء الجديد على احترام الجدول الزمني للانتخابات، كما نرحب بتعبئة الناس خلال مرحلة تسجيل الناخبين. والرئيس فييرا، من ناحيته، تعهد أمام الجمعية العامة بضمان أن تكون الانتخابات شفافة وحرة ونزيهة. وسيشارك الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من خلال إرسال نحو ٥٠ مراقبا سينضمون إلى المراقبين القادمين من المنطقة.

ولا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق البالغ إزاء النمو السريع للشبكات الإجرامية، ولا سيما تجار المخدرات، وتأثير ذلك على البلد والمنطقة. وقد أحطنا علما بالرسالة الموجهة من السلطات إلى ممثلكم والتي تشير إلى رغبتها في أن يتصدى مجلس الأمن تصديا ملموسا وقويا ويتناسب مع حجم هذه الظاهرة وما تمثله من خطر على البلاد. ويمكننا أن نؤكد لها أننا نشاركها قلقها. وإننا نعرب عن استعدادنا لمناقشة كل المقترحات التي تراعي احترام ملكية غينيا – بيساو. ويجب أن ترمي جميع الجهود إلى ضمان تقديم المسؤولين إلى العدالة. وفي هذا السياق، يجب لجميع الحلول أن تحترم العدالة في هذا البلد وأن تعززها.

لقد تمت مقارنة أثر الاتجار بالمخدرات على المؤسسات في البلد والمنطقة بوجه حق مع السرطان. ولذلك من الصواب أن تتم معالجته على المستوى دون الإقليمي. وترحب بلجيكا بتنظيم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمؤتمر في برايا في ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر يهدف إلى وضع خطة عمل إقليمية. ونظرا لحجم المشكلة، يسرنا أن نعلم أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا سيشارك في تلك الجهود.

وستعرض علينا مسألة تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو في غضون أسابيع قليلة. وفي أعقاب الانتخابات التي ستُجرى في ١٦ تشرين

الثاني/نوفمبر، ينبغي أن يتلقى مجلس الأمن مقترحات بشأن إعادة هيكلة تلك البعثة. وفي تلك المناسبة سيكون من المفيد دراسة مختلف سبل تحقيق أفضل استفادة ممكنة من الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للمؤسسات في غينيا – بيساو.

السيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية، والتي كانت، في الواقع، وكما هو الحال دائما، بيانا مفيدا جدا وشاحذا للفكر. كما أود أن أؤكد على تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمتها السفيرة فيوتي.

ما برحت تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام تقوم حقا بأعمال رائعة، ليس من أجل هذا البلد فحسب، وإنما، وعلى نطاق أوسع للجنة نفسها، مما يعزز أهميتها ومصداقيتها باعتبارها هيئة هامة للغاية في بنية الأمم المتحدة للسلام والأمن. وعلينا الاعتراف بتلك الإمكانات التي تجلّت في المشاركة التي لم يسبق لها نظير في عملية تسجيل الناخبين في غينيا – بيساو وفي التقدم المستمر في مجال الحوار على مستوى القاعدة، والتي تُظهر قوة المجتمع المدني وحيويته في ذلك البلد. وما يستحق نفس القدر من الثناء هو تصميم قيادة البلد على إجراء انتخابات شرعية في موعدها المقرر.

وسيكون من المهم للجهات المانحة أن تظل مرنة لكي تتيح المجال لتغطية التكاليف السيادية المتبقية للانتخابات. كما ينبغي لنا أيضا أن نتصدى للتحديات المتجسدة في تأكيد الأمين العام على انتشار الاتجار بالمخدرات في ظل التدهور السياسي والاقتصادي المتفاقم. ومما يثير القلق بصفة خاصة التقارير الواردة عن تصاعد الضغوط على المؤسسات في البلد والتواطؤ المزعوم مع الجريمة المنظمة.

وبعد مضي ١٢ شهرا على تناولنا لأول مرة للتحديات الجديدة التي تواجه غينيا – بيساو، وذلك في البيان الرئاسي (S/PRST/2007/38) في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، لم يتم الإخفاق في الحد من الاتجار بالمخدرات فحسب، وإنما، وكما هو مبين في التقرير المعروض علينا، وصل هذا الاتجار إلى مستويات أكبر بكثير مما كان عليه في السابق. وقد أعرب الأمين العام عن ذلك بصورة واضحة جدا، حيث قال إنه أمام ظاهرة تؤثر بالفعل على السلام والأمن ينبغي لهذا المجلس أن يتخذ إجراءات صارمة وأن ينظر من أجل هذا الغرض في إنشاء فريق خبراء للتحقيق في هويات وأنشطة الضالعين في ذلك.

ويحتاج ذلك الاقتراح إلى المزيد من التفاصيل، بما في ذلك من منظور أثره المحتمل على أرض الواقع. ونرى أنه ينبغي عدم النظر بالضرورة إلى هذه المبادرة على أنها تفتح الطريق أمام اتخاذ تدابير قسرية، بل باعتبارها وسيلة لتعميق فهمنا للظاهرة بغية مساعدة إجراءات التحقيق والإجراءات القضائية التي تتخذها السلطات الوطنية، والتي ينبغي لنا أن نرمي إلى المحافظة على ملكيتها وسيادتها وتعزيزهما. وإذا تم تأويل المبادرة على هذا النحو، فقد تبعث برسالة مفيدة، أولا وقبل كل شيء، إلى تجار المخدرات مفادها أن اهتمام مجلس الأمن لن يبقى مجرد حبر على ورق. ومع ذلك، ينبغي أن يكون واضحا أن إنشاء هيكل جديد، أيا كان نطاقه، لن يكون بأي حال من الأحوال بديلا عما هو بالفعل ضروري على أرض الواقع.

ومرة أخرى، أظهرت عملية بيسالانكا، كما ورد وصفها في التقرير، أنه لن نتمكن من الحد من انتشار الاتجار بالمخدرات إلا من خلال تعزيز مؤسسات سيادة القانون في غينيا – بيساو والتعاون الإقليمي والدولي بين أجهزة الشرطة والقضاء المعنية. ولذلك يظل عمل لجنة بناء السلام حاسما، ومشاركتها وتفاعلها بالكامل مع مجلس الأمن في أية مبادرة ينظر فيها المجلس ينبغي أن يكونا بالفعل أولوية. وسيكون

المؤتمر الإقليمي القادم في الرأس الأخضر بالغ الأهمية للنجاح في مكافحة المخدرات.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على عرضه لتقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2008/628). وقد استمعنا باهتمام إلى التقييم الذي قدمته الممثلة الدائمة للبرازيل، السيدة فيوتي، بشأن عمل التشكيلة المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

ونرحب بتشكيل حكومة جديدة في البلد يترأسها كارلوس كوريا. ونأمل أن ينجح في تثبيت استقرار الحالة السياسية والأمنية قبل الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وإجراء انتخابات مفتوحة وشاملة وحرة هو خطوة هامة صوب توطيد السلام في غينيا – بيساو. وندعم جهود الحكومة للتحضير للانتخابات واستعدادها لاحترام الجدول الزمني المحدد لإجرائها.

ونشعر بالقلق إزاء تقييم الأمين العام، الذي عرضه السيد باسكو، القائل إن غينيا – بيساو ليست معبرا فحسب بل إنها أحد مراكز الاتجار بالمخدرات. وفي ذلك الصدد، نود أن نحصل على معلومات بشأن التقدم المحرز في خطة العمليات لمكافحة المخدرات غير القانونية التي وضعتها الحكومة بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما نود أن نحصل على مزيد من المعلومات بشأن عمل ممثل المكتب في غينيا – بيساو. وسنكون ممتنين أيضا للأمانة العامة لو قدمت لنا شروحا في ما يتعلق باقتراح الأمين العام المتعلق بإنشاء ما يسمى بفريق خبراء تابع لمجلس الأمن بغية تحديد هوية الأفراد الضالعين في الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ونود أن نعرف على نحو خاص أي ولاية ستسند إلى الفريق؟ وأي آليات ستوضع للتدابير العقابية؟ وأي طرائق ستعد لهذا الاقتراح؟ ونعتقد أن كل هذه الأمور تتطلب المزيد من التوضيحات على أقل تقدير.

ونرى أن بدء مكتب الأمم المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة بناء السلام بتطبيق نظام للجزاءات لن يكون فعالا في هذه المرحلة، بالنظر إلى التقدم المحدود الذي أحرزته الحكومة في ذلك المجال. وإذا أردنا إحراز تقدم فعلي في مواجهة الجريمة المنظمة والاتجار غير القانوني بالمخدرات في غينيا – بيساو، نعتقد أنه من الضروري، أولا، دعم القدرة المؤسسية القضائية لذلك البلد وقدرته على إنفاذ القانون. كما ينبغي أن نقدم كامل الدعم لإمكانات المنظمات الإقليمية في ذلك المجال، لا سيما إمكانات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونرحب بالمؤتمر الإقليمي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن المسألة، الذي سيعقد في الرأس الأخضر في ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. ونشيد بالعمل الذي أنجزته في ذلك المجال لجنة بناء السلام والسيدة فيوتي.

كما نرحب باعتماد الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو. ونعتقد أنه من المهم وضع آلية واقعية لرصد تنفيذ ذلك الإطار.

ويساورنا القلق إزاء بطء التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع التي يمولها صندوق بناء السلام. ونأمل أن يكون بمقدور الحكومة وشركائها تنفيذ تلك المشاريع. وفي الوقت ذاته، أظهرت التجربة أن هناك حاجة لإبراز المشاريع والتدقيق في القدرات القائمة عندما يتخذ صندوق بناء السلام قرارات لدعم مشروع ما.

ويضطلع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو بدور في دعم الاستقرار السياسي في غينيا – بيساو وإجراء الحوار بين الحكومة ولجنة بناء السلام. ونتطلع إلى تقديم الأمين العام لتوصيات محددة بغية تعزيز إمكانات مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو.

السيد نتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية، لين باسكو، على إحاطته الإعلامية، وبطبيعة الحال، للممثلة الدائمة للبرازيل، السفيرة فيوتي، بصفتها رئيسة التشكيلة المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على بيانها.

وكما ذُكر في تقرير الأمين العام (S/2008/628)، فإن الانتخابات التشريعية القادمة المزمع إجراؤها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي حددت كأحد التحديات المتعلقة ببناء السلام، تشكل فعلا معلما تاريخيا في الجهد المبذول لتحقيق سلام مستدام في البلد.

وفي هذا المنعطف المهم، لا بد أن يواصل المجتمع الدولي تقديم مساعدته المستدامة إلى غينيا – بيساو. فاستمرار تقديم الدعم في مجالي التنمية والأمن يمكن أن يسهم على نحو كبير في جهود غينيا – بيساو الرامية إلى توطيد السلام والاستقرار في البلد والمنطقة دون الإقليمية.

وفي ما يتعلق بعمل لجنة بناء السلام، ترحب إندونيسيا باعتماد الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وتؤيده، وقد كان نتيجة لعملية تشاورية مكثفة بمشاركة جميع أصحاب الشأن المعنيين. والأهم من ذلك، أن الإطار يحترم عملية مملوكة وطنيا.

ونتشاطر الشعور بالقلق مع الأمين العام إزاء الاتجار بالمخدرات. فغينيا – بيساو تتحول بصورة متزايدة ليس إلى مجرد معبر للاتجار بالمخدرات بل إلى سوق كبيرة له. ولمعالجة تلك المشكلة الخطيرة، نرى أنه ينبغي للبلد أن يستفيد من المؤتمر الدولي بشأن الاتجار بالمخدرات في غينيا – بيساو، الذي عقد في لشبونة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وينبغي تفعيل جهود جميع أصحاب الشأن، التي تضافرت بنجاح في إطار ''عملية بيسالانكا'' في تموز/يوليه الماضي. كما يرحب وفدي بدعوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى عقد مؤتمر إقليمي بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات، الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا الشهر في الرأس الأخضر. ويمكن للتعاون الوثيق بين البلدان المجاورة للمنطقة دون الإقليمية أن يتصدى للتهديد الذي يشكله الاتجار بالمخدرات، الذي يعد شكلا من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية العابرة للحدود.

وينبغي الإقرار بأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة من النتائج العارضة للتحديات المستمرة للتنمية المؤسسية والاقتصادية، ولانعدام القدرة على الحكم، التي ينبغي معالجتها. وعلى غرار حالات مماثلة في كثير من أنحاء العالم، نعتقد أن غينيا – بيساو تحتاج أيضا إلى بذل جهد متضافر لبناء القدرات الوطنية المطلوبة للتغلب على الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نستجيب لطلب السلطات الوطنية الحصول على الدعم الدولي بغية مكافحة الاتجار بالمخدرات. لذلك فإن المجتمع الدولي، مُطالب بتقديم كامل دعمه لجهود حكومة غينيا – بيساو لتعزيز مؤسساتها القانونية والقضائية والمعنية بإنفاذ القانون بغية التصدي لتلك الأعمال الإجرامية.

وعليه، فإن تعزيز مؤسستي القضاء وإنفاذ القانون سيجعلهما في موقف سليم لتحديد الأفراد الضالعين في تلك الأنشطة وتقديمهم إلى العدالة، وفقا للقوانين والقواعد الوطنية للبلد. ومن خلال ذلك التركيز على تعزيز القدرة الوطنية ننظر إلى فعالية الجزاءات العقابية وإمكانية إنشاء مجلس الأمن لفريق للخبراء.

ونرى أنه يمكن لمجلس الأمن أن يواصل الاضطلاع بدوره من خلال تشجيع أصحاب المصلحة الدوليين،

لا سيما مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، على وضع نهج أكثر اتساقا وشمولا، بغية الإسهام في إحلال السلام وتحقيق الاستقرار والرفاه في غينيا – بيساو. وإدراج غينيا – بيساو في جدول أعمال لجنة بناء السلام دليل واضح على ارتقاء البلد من مرحلة الصراع إلى مرحلة ما بعد الصراع، التي يوجه الاهتمام خلالها إلى توطيد الوضع الداخلي وتعزيز القدرة الوطنية.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أجدد التأكيد على دعم إندونيسيا المتواصل لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو للمساعدة في توطيد السلام والديمقراطية وسيادة القانون في غينيا – بيساو. كما يود وفد بلدي أن يشيد بالدور الحاسم الأهمية الذي تضطلع به لجنة بناء السلام، لا سيما تشكيلتها المخصصة لغينيا – بيساو.

السيد سكراتشيك (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة هذا الشهر، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة لشهر تشرين الأول/أكتوبر. كما نعرب عن تقديرنا للسفير كافاندو ووفد بلده على عملهما الممتاز في الشهر الماضي. ونود أيضا أن نشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على تقريره المفصل، فضلا عن التوجه بالشكر إلى السفيرة ماريا يبيرو فيوتي، ممثلة البرازيل، رئيسة التشكيلة المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتها الإعلامية الوافية.

لقد تشجعت كرواتيا بالعمل الجاد الذي قامت به غينيا – بيساو والشركاء الدوليون في جهدهم من أجل إعادة إعمار البلد وإعادة توطيد دعائم السلم الدائم، ونأمل في أن تتواصل هذه العملية لتسير في الاتجاه السليم. ولهذا السبب نشعر بالقلق إزاء تعميق الأزمة السياسية وزيادة تطور التوترات العسكرية التي ما برحت تتنامى في الأشهر القليلة الماضية في غينيا – بيساو، ولا سيما بالنظر إلى سرعة اقتراب الانتخابات.

وفي ذلك السياق ترحب كرواتيا باستقرار الحالة في أعقاب تعيين مسؤول لتصريف أعمال الحكومة المؤقتة الجديدة. ونرحب بالتصميم الذي أعربت عنه الحكومة الجديدة على مواصلة إجراء الإصلاحات الضرورية، ولا سيما في مجال الأمن والقطاع العام والاتجار بالمخدرات.

وترحب كرواتيا بالاستعدادات المستمرة للانتخابات، ونشيد بالحكومة على تسجيلها الناجح للناخبين والذي بلغ نسبة ٩٤,٦ في المائة من المشاركين. ومن المهم بشكل خاص أن تكون نتائج التسجيل مقبولة لدى جميع المؤسسات الانتخابية الرسمية. وعلاوة على ذلك من المشجع أن نرى إغلاقا في الفجوة المالية الانتخابية بفضل التبرعات السخية والجهود الحكومية.

إن التطمينات من أعلى السلطات، بما فيها النية المعرب عنها صراحة من جانب الحكومة الجديدة ومؤداها أن الانتخابات التشريعية سوف تعقد في الموعد المقرر، أي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وعليه، فإنها تكتسي أهمية عليا. وينبغي للانتخابات أن تُجرى في بيئة مستقرة وآمنة وبمشاركة من جانب وسائط الإعلام المعتمدة وغيرها من أشكال التحقق الدولي، وأن تكون مشاركة مفتوحة وغير معرقلة، وترحب كرواتيا بالزيارة الأخيرة التي قامت بها للبلد بعثة أوروبية لمراقبي الانتخابات غينيا – بيساو وتوصيتها لنشر ما يقدر بحوالي ٥٠ مراقبا انتخابيا دوليا تابعين للاتحاد الأوروبي. وكذلك الزيارة الأخيرة التي قامت بها بعثة التقييم التابعة للاتحاد الأفريقي.

وتشيد كرواتيا إشادة خاصة بدور منظومة الأمم المتحدة في مساعدة حكومة غينيا – بيساو في الانتخابات المقبلة وبدور مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في

غينيا – بيساو للتنسيق بين المراقبين الدوليين الذين لن يعملوا تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، وفقا لبرنامج سياسة الأمن والدفاع الأوروبية بهدف تعزيز تفهم أفضل لأركان البرنامج الأربعة القائمة على العدالة والأمن والدفاع وشؤون المحاربين القدماء.

إن كرواتيا تشعر بقلق بالغ إزاء الأنباء الواردة عن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة المنتشرة في جميع أرجاء غينيا – بيساو. ومن الواضح أن زيادة حوادث الاتجار بالمخدرات تهدد السلم والأمن في غينيا – بيساو وفي المنطقة دون الإقليمية. ونؤيد بقوة القيام بعمل حازم ضد الاتجار بالمخدرات، وفي ذلك الصدد، كخطوة في الاتجاه السليم، نرحب بالجهود المحددة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في تعزيز سياسة قضائية تنطوي على أنشطة لمكافحة العقاقير المخدرة. كذلك نرحب بقيام الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا بعقد مؤتمر إقليمي معني بمكافحة الاتجار بالمخدرات وخطة العمل الإقليمية للتعامل بفعالية مع الشر الذي يمثله الاتجار بالمخدرات بالنسبة لمنطقة غرب أفريقيا.

وترحب كرواتيا ترحيبا شديدا بتوصية الأمين العام بإنشاء فريق خبراء للتحقيق في هوية وأنشطة الضالعين في عملية الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غينيا – بيساو. وفي رأينا أن تلك التوصية جديرة بمزيد من النظر. وترحب كرواتيا باعتماد الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ من جانب لجنة بناء السلام على مستوى القطر، والتنفيذ الجاري لأربعة مشاريع ذات تأثير سريع على الدعم الانتخابي وتوظيف الشباب وإعادة تأهيل السجناء والثكنات العسكرية.

وثمة ملاحظة نهائية، يود وفدي أن يشكر وفد بوركينا فاسو على إعداده لمشروع البيان الرئاسي بشأن الحالة في غينيا – بيساو، والذي يحظى بكامل تأييدنا.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أشكر السيد باسكو والسفيرة فييتي، ممثلة البرازيل على إحاطتيهما الإعلاميتين.

كما شدد الأمين العام في تقريره (S/2008/628)، فإن الحالة السياسية في غينيا – بيساو لا تزال هشة، ومن المهم لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو أن يعمل على تيسير المناخ السياسي الجيد، ولا سيما بالنظر إلى عقد الانتخابات. وفي ذلك الصدد ينبغي إيلاء اهتمام خاص لدور وسائط الإعلام. ومما لا شك فيه أن الانتخابات التشريعية المقرر عقدها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر تمثل مرحلة حاسمة جدا. ومن المهم أن تعقد هذه الانتخابات في موعدها المحدد وأن تجرى بطريقة شفافة وديمقراطية. ومن المهم أيضا للمجلس أن يتابع عن كثب العملية وأن يتخذ موقفا بشأن هذه المسألة عندما يحين الوقت.

إن غينيا – بيساو لا تزال تمثل تحديا رئيسيا يجب التصدي له. والشيء الأساسي هنا هو مكافحة الاتجار بالمخدرات. وعلينا التشديد على العنصر الإقليمي في ذلك الكفاح. وفي ذلك الصدد ترحب فرنسا بالدور الذي قامت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتنظيم مؤتمر إقليمي بشأن هذه المسألة مزمع عقده في نهاية هذا الشهر في برايا. وتبين الأحداث التي وقعت مؤخرا الحاجة إلى تعزيز القدرة العملية لغينيا – بيساو على مكافحة تلك الآفة. ونود أن نتلقى مزيدا من المعلومات من الأمانة العامة عن لجنة الخبراء المقترحة والدور الذي ستقوم به في تعزيز القدرة المؤسسية للكيانات ذات الصلة في غينيا – بيساو.

إن إصلاح قطاع الأمن يمثل تحديا آخر، والاتحاد الأوروبي يؤيد بهمة الحكومة عن طريق بعثته لإسداء المشورة التي تعمل على نطاق كامل الآن، وبرنامج اللجنة الأوروبية في سائر مجالات الإصلاح، وبخاصة إصلاح قطاع العدالة. ونرجو من حكومة غينيا – بيساو الإبقاء على هذه السبيل.

أما التحدي الثالث فيتعلق بالانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. فوباء الكوليرا الأخير يبين الصعوبات الجمة التي يواجهها البلد، وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقدم الذي أبرزه الأمين العام في تقريره عن العلاقات مع المانحين المتعددين.

وفي الختام يعرب وفدي عن سعادته للحوار الحالي الجاري مع لجنة بناء السلام. وترحب فرنسا في ذلك الصدد باعتماد الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو. وتدعو اللجنة إلى إبقاء المجلس على اطلاع بما يحرز من تقدم في تنفيذه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أيضا أن يشكر وكيل الأمين العام باسكو على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2008/628)، ونشكر أيضا الممثلة الدائمة للبرازيل، ماريا لويسا ريبيرو فيوتي على إحاطتها الإعلامية للمجلس عن التطورات الأخيرة كونها تطورات تتعلق بأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو والشكل المحدد للبلد في لجنة بناء السلام.

ويسعد جنوب أفريقيا أنه على الرغم من التطورات السياسية الأخيرة في غينيا – بيساو، أي التوتر السائد بين أعضاء الميثاق السياسي واستقرار الحكومة وداخل الحزب الأفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر، وتقارير محاولة الانقلاب وحل البرلمان وتشكيل حكومة مؤقتة جديدة، التي كلها أحدثت قلقا في الحالة السياسية في غينيا – بيساو، لم تؤد في الواقع إلى اندلاع أي عنف سياسي. ونعتقد أن ذلك الاستمرار يمثل دلالة إيجابية على الثقة السائدة في مؤسسات الحكومة وتوطيد الديمقراطية التي هي بشير خير للانتخابات التشريعية المقرر عقدها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة الناخبين المسجلين بلغت ٩٤ في المائة، وهذا في حد ذاته يعد إنجازا كبيرا ويعكس ثقة الناس في غينيا – بيساو في العملية الانتخابية والسياسية في ذلك البلد. وأود أن أضيف هنا أن غينيا – بيساو عقدت دائما انتخابات حرة ونزيهة في الماضي.

لذلك، فقد سر وفدي جدا لانحسار الفجوة بدرجة كبيرة في تمويل الانتخابات، ونشكر المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين على استجابتهم لطلب الأمين العام والحكومة من أجل تقديم الدعم التمويلي للانتخابات في غينيا – بيساو.

ومن دواعي سرور وفدي واطمئنانه أيضا ما جاء في التقرير من وصف للإصلاح الجاري في قطاع الأمن، ونرى أن التصدي لإصلاح قطاع الأمن في غينيا – بيساو أمر هام للغاية وسوف يزيد في تحسين السلام والاستقرار وتوطيدهما في هذا البلد.

ويساور وفدي أيضا بالغ القلق إزاء التقارير المستمرة عن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غينيا – بيساو، ويشارك الأمين العام تقييمه بأن تلك الأنشطة غير القانونية يمكن أن تلقي

> ”بظلال داكنة بصورة متزايدة على البلد ويهدد ليس فقط بالقضاء على التقدم الهام المحرز في مجال الحوكمة، بل بتقويض الجهود الجارية لبناء السلام على المدى الطويل“. (*S/2008/628*، الفقرة ٤٥).

غير أننا مع ذلك لا نعتقد أن اقتراح إنشاء فريق من الخبراء هو الرد على الاتجار غير القانوني بالمخدرات الذي يؤثر على غينيا – بيساو. والواقع أني أود من جديد أن أقتبس السبب الذي قدمته السفيرة فيوتي على نحو دبلوماسي للغاية في بيانها اليوم. فكان ردها على تلك المسألة أن

”قد تكون غينيا – بيساو ما زالت دولة هشة، ولكنها لم تعد في حالة حرب أو صراع. كما أنه لا يوجد أي دليل على أن صراعا على وشك أن ينشب فيها. فهي على العكس من ذلك توجد فيها حكومة شرعية، وهي حاليا في مرحلة توطيد ديمقراطيتها ومؤسساتها وتحاول أن تمهد الطريق أمامها صوب الاستقرار والتنمية. وغينيا – بيساو جديرة باحترامنا الكامل كبلد ذي سيادة لا ينبغي التشكيك في استعداده للتصدي لمشاكله الخاصة وتصميمه على ذلك، بدعم من شركائه الدوليين“.

وبعبارة أخرى، ما يلزمنا هو المساعدة على تعزيز مؤسسات القانون والنظام في غينيا – بيساو، بدلا من التقليل من سيادتها بإنشاء فريق من الخبراء في وقت ينبغي أن نعمل فيه على تعزيز حكومتها. والواقع أننا إذا رجعنا إلى تقرير الأمين العام، فإن الفقرات من ٢١ إلى ٢٣ تشير إلى أن ما يلزمنا في غينيا – بيساو بالفعل هو زيادة قوة الحكومة كثيرا من حيث سيادة القانون والنظام، وليس فريق للخبراء. ولا أعلم كيف يمكن التعامل مع أي من المشاكل المذكورة في تلك الفقرات، بما فيها هبوط الطائرات وإخلاء سبيل الأشخاص بضمانات ثم اختفاؤهم. ولا أعلم كيف يمكن لفريق من الخبراء معالجة ذلك.

إن ما يلزمنا هو تعزيز مؤسسات غينيا – بيساو لكي تتمكن هي ذاتها من معالجة تلك المسألة. وأضم صوتي إلى النداء الذي وجهه ممثل الولايات المتحدة إلى حكومة غينيا – بيساو لتفسير ما حدث فيما يتعلق بهذه المسائل وتوفير القيادة بشأنها، بدلا من إخضاع بلد ما زال هشا لفريق من الخبراء، الأمر الذي لا نرى أنه سيفعل في الواقع أكثر من صرف البلد عن جهوده المبذولة لتعزيز مؤسساته الخاصة بالقانون والنظام. وسيبقى دعم المجتمع الدولي حاسما في بناء وتعزيز قدرة سلطات إنفاذ القوانين والسلطات القضائية المحلية على التعامل مع هذا التحدي.

ومن التحديات الأخرى التي تواجهها حكومة غينيا – بيساو ارتفاع أسعار الوقود والأغذية الذي أجبر الحكومة على اعتماد تدابير مالية جذرية من قبيل خفض الرسوم. وقد أدى ذلك إلى انخفاض في الإيراد، مما نتج عنه التأخر في دفع المرتبات في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٨. وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن المرتبات كانت تتأخر شهورا كثيرة. وتحاول الحكومة الحالية أن تسد تلك الفجوة، ويمكننا الآن أن نجلس هنا ونتكلم عن تأخر المرتبات عن شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس فقط. وهذا سبب آخر يدعونا إلى تعزيز الحكومة حتى تتمكن من التعامل مع القضايا الأساسية في غينيا – بيساو. وتشكل مسألة المرتبات المتأخرة تحديا خطيرا بالفعل للاستقرار السياسي، ويلزم الإشادة بدعم الموازنة الذي تم تلقيه من البنك الدولي والاتحاد النقدي لغرب أفريقيا والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا.

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره من جديد للاجتماع القطري المخصص لغينيا – بيساو الذي عقدته لجنة بناء السلام، برئاسة السفيرة فيوتي، وذلك للسرعة والشمول اللذين جرى بهما التفاوض على الإطار الاستراتيجي لبناء السلام واعتماده. وهذا أمر هام بالنظر إلى التحديات الكثيرة، رغم ترابطها، التي تواجهها غينيا – بيساو. وفي رأينا أن أعمال اللجنة وصندوق بناء السلام والمجتمع الدولي للتصدي لتحديات الحوكمة والأمن

والاقتصاد سوف تبدأ في إرساء الأسس للسلام المستدام والرخاء في غينيا – بيساو.

وستواصل جنوب أفريقيا التعاون مع شريكتيها الهند والبرازيل في مد يد المساعدة لغينيا – بيساو في مجال الزراعة من خلال الصندوق الاستئماني للهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. كما وقعت جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى فتح سفارة لها في بيساو في آذار/مارس ٢٠٠٨، على اتفاق إطاري للتعاون مع غينيا – بيساو في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ سيرسي الأساس للتعاون الثنائي بين البلدين في مجموعة متنوعة من المجالات، من بينها الزراعة والدفاع والتجارة والصناعة والتعدين وغيرها.

وختاما، يود وفدي أن يعرب ثانية عن شكره لموظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام والاجتماع القطري المخصص لغينيا – بيساو الذي عقدته لجنة بناء السلام على ما اضطلعوا به من عمل شاق وما أبدوه من تفان والتزام بتحقيق السلام والتنمية المستدامين في غينيا – بيساو. وكل ما يحتاج إليه شعب غينيا – بيساو هو أن يمد له المجتمع الدولي يد العون للتغلب على التحديات التي يواجهها.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): أود، بداية، أن أنضم إلى من سبقني في التعبير لكم، سيدي الرئيس، عن التهنئة بمناسبة توليكم رئاسة المجلس هذا الشهر. ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا، ونحن على ثقة بأنكم ستديرون أعمالنا بكل اقتدار.

كما نعبر عن التقدير العالي للسفير ميشيل كفاندو ووفده على الإدارة الفعالة والحكيمة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

نشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية، ونشكر السفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، مندوبة البرازيل ورئيسة التشكيلة القطرية، على إحاطتها الإعلامية وجهودها. ونحيي كذلك السفير كابرال على حضوره هذه الجلسة.

في الوقت الذي نحيي فيه جهود حكومة غينيا – بيساو والمجتمع الدولي، ونرحب بما تحقق من إنجازات، يجب أن نقر بأن هناك الكثير من المؤشرات التي أوردها التقرير (S/2008/628) التي تبعث على الانشغال. فاشتداد الأزمة السياسية بسبب الصراع على السلطة؛ والضغوط العسكرية، ومحاولة الانقلاب العسكري؛ وانسحاب الحزب الأفريقي من ميثاق الاستقرار السياسي والحكومي؛ وانتشار الجريمة المنظمة بشكل خاص، لا سيما في مجال تهريب المخدرات؛ وتفشي الإفلات من العقاب واضطرار المواطنين إلى أخذ مسألة العدل بأيديهم؛ وتواضع معدل النمو الاقتصادي، ٣ في المائة، المتوقع لهذه السنة؛ والارتفاع الكبير في الأسعار، خاصة بالنسبة إلى السلع الأساسية مثل الأرز؛ وتفشي وباء الكوليرا: هذه كلها أوردها التقرير والإحاطتان الإعلاميتان اللتان استمعنا إليهما هذا الصباح. وهي بكل تأكيد تبعث على مزيد من القلق.

قد يبعث على بعض الأمل التقدم الكبير المحرز، حسب تعبير الأمين العام في تقريره، في الأنشطة ذات الصلة بالدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام، وسعي الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة إلى وضع خطة شاملة – وقد أفادتنا السيدة فيوتي هذا الصباح باعتماد الإطار الاستراتيجي لبناء السلام – وكذلك تحسين ظروف إجراء الانتخابات، مثل الانتهاء من تسجيل الناخبين وتقلص الفجوة المالية في تمويل الانتخابات، وإبداء كل الأحزاب التزامها بها.

من بين ما يستحق أن يُبرَز بشكل خاص من بين الشواغل هو عمليات الاتجار بالمخدرات. وهي في تقديرنا خطر يهدد الأمن والسلام والبناء لا في هذا البلد، غينيا –

بيساو فحسب، وإنما في المنطقة دون الإقليمية وفي القارة بشكل عام. فقد تحول البلد بكل أسف إلى بلد للعبور، نتيجة للصعوبات التي تواجهها أدوات مكافحة التهريب الوطنية والدولية في عملها. وقد أصبح هذا واضحا من تقرير الأمين العام، عندما تكلم عن عملية بيسالانكا، ومن تأكيد وزيرة العدل للممثلين المحليين لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو بأن هناك تورطا على الصعيد الوطني. ولعلنا في هذا الخصوص نرى أهمية لتأييد طلب الأمين العام إنشاء فريق من الخبراء للتحقيق، بالتعاون مع السلطات المحلية بكل تأكيد، في هوية وأنشطة الضالعين في عمليات الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، فضلا عن إمكانية اتخاذ تدابير تشمل جزاءات عقابية.

وفي الجانب الذي يبعث على الرضا نسجل بارتياح الدور الكبير للجنة بناء السلام في غينيا – بيساو، وإنشاء مكتب صندوق بناء السلام والمشاريع الأربعة القصيرة الأجل التي وافقت عليها اللجنة التوجيهية الوطنية، والتي شُرع في تنفيذها. ونشكر في هذا الصدد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء الآخرين، ونقدر عاليا جهود السيدة ماريا لويزا فيوتي.

أخيرا، أعود وأكرر تقدير وفدي العالي لجهود الأمم المتحدة والمانحين: الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والبرازيل وغيرها من المانحين. ولكننا نرى أنه ينبغي التركيز بشكل أساسي وإعطاء أولوية مطلقة لإصلاح قطاعي الأمن والعدالة ومكافحة الجوع والفقر.

اسمحوا لنا أن نتساءل عما إذا كانت الانتخابات تعني الكثير بالنسبة لمن يعانون بشكل يومي، وبشكل مستمر، من الجوع، ويعيشون في جو دائم من الشعور بانعدام الأمن والطمأنينة. إنني لا أقلل من قدر الانتخابات. فأنا أرى ذلك ضروريا. لكنني أعتقد أنه عندما يتعلق الأمر بالجوع وانعدام الأمن، فلا خيار إلا إعطاء الأولوية لهما.

في الختام، نشكر وفد بوركينا فاسو على مبادرته بتقديم مشروع بيان رئاسي، وإننا نؤيد مشروع البيان ذاك.

السيد بالستيرو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، بمناسبة تسنمكم الرئاسة وبتأكيد دعمنا التام لكم. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير كفاندو وفريقه على رئاستهم الناجحة أثناء شهر أيلول/سبتمبر الحافل بالتعقيدات. وشكري موصول أيضا للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى كل مساعيهما لتحسين الامتثال للولايات الصادرة فيما يتعلق بغينيا – بيساو.

علاوة على ذلك أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة بصيغة تمكن كل أعضاء المنظمة من الاستفادة من الإحاطات الإعلامية والتأمل في كل البيانات التي سيدلي بها أعضاء المجلس، ثم الممثل الدائم لغينيا – بيساو، الذي سنستمع إلى بيانه باهتمام، بعد أن يكون أعضاء المجلس قد أدلوا ببياناتهم، وليس قبلها، وهو ما اعتقدنا أنه أصبح الممارسة العادية المعتمدة. كان وفدي قد فهم أن مناقشة هذه المسألة قد اختُتمت وأن أعضاء المجلس، كقاعدة عامة، يستمعون أولا إلى ممثل البلد المعني قبل الإدلاء ببياناتهم. ولكن يبدو أن هذه المسألة تحتاج إلى طرحها مرة أخرى على بساط البحث أثناء مشاوراتنا.

من رأينا أن عقد مناقشة اليوم نتيجة مباشرة لدعوة عمومية وُجهت قبل بضعة أسابيع إلى المجلس بأن يطبق، بحصافة وصرامة، المعيار بأن الجلسات العلنية ينبغي أن تكون القاعدة لا الاستثناء. وأنتهز هذه الفرصة، سيدي، لأحيي

رئاستكم على روح الانفتاح التي أبديتموها في هذا الصدد ولأحيي أعضاء المجلس الآخرين على تحليهم بالمرونة.

مناقشتنا ينبغي أن تتيح لنا فرصة لتقدير جهود حكومة غينيا – بيساو ولجنة بناء السلام في اعتماد إطار العمل الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو. إن هذا، برأينا، خطوة في الاتجاه الصحيح. فالعملية المعبرة عن الأولويات الوطنية والمستندة إلى الحوار الداخلي والمعززة بالتعاون من جميع أصحاب المصلحة – بما في ذلك بالتأكيد المجتمع الدولي – يمكن أن تساعد في التغلب على التحديات الهائلة التي يواجهها شعب غينيا – بيساو. إننا نتفق مع تقييم السفيرة فيوتي ونؤيد رأيها بأن هذا ليس نهاية مشاركة لجنة بناء السلام في غينيا – بيساو، وإنما بالأحرى بداية مرحلة أخرى مهمة جدا.

بلدي منشغل من ملاحظة أن الحالة في الميدان ما زالت شديدة الضعف. وإن كان هناك مكان لا غنى فيه مطلقا عن الصلة بين أركان السلام والتنمية وحقوق الإنسان فهو غينيا – بيساو. إن المجلس ينبغي له أن يواصل السعي إلى الدعم السياسي الضروري، حتى يتمكن مكتب دعم بناء السلام في غينيا – بيساو، بتنسيق وثيق مع لجنة بناء السلام، من الوفاء بولايته بصورة خلاقة ومنسقة وفعالة.

وقد تابعنا بعناية الأحداث السياسية خلال الأشهر القليلة الماضية، ويساورنا القلق إزاء التدهور الذي نراه في العلاقات بين مختلف الأطراف، والذي بلغ حدا قرر معه حزب الحكومة الانسحاب من اتفاق الاستقرار السياسي والحكومي الذي تم التوقيع عليه في العام الماضي. وقد تداعت نتائج ذلك بسرعة.

فمن جهة، أظهرت نية القيام بانقلاب التي اكتشفتها السلطات في آب/أغسطس، وكانت على ما يبدو بقيادة رئيس أركان القوات البحرية، قد أظهرت مدى هشاشة التقدم المؤسسي المحرز، ودللت على حجم التحديات التي يجب التغلب عليها عبر إصلاح واسع النطاق للقطاع الأمني. وتود كوستاريكا أن تقترح إيلاء الأولوية لذلك المكون في خطة بناء السلام، لكي يتسنى تعزيز سيادة القانون وإرساء قاعدة التنمية المؤسسية وتيسير الأنشطة الاقتصادية الشرعية.

إن دولة مثل غينيا – بيساو، التي تكافح لتوطيد دعائمها، تجد أفضل حليف لها في نظام مؤسسات مستقر وجدير بثقة مستخدميه. ولذلك، من الضروري التصدي للفساد من جذوره واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز مكافحة الجريمة المنظمة. وفي هذا السياق، ينبغي للجهود الإقليمية التي شُرع فيها مؤخرا أن تلقى دعما كاملا من المجتمع الدولي برمته.

وكوستاريكا تكرر تأكيد دعمها للمؤتمر الإقليمي بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة الذي تنظمه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ويعقد في برايا، الرأس الأخضر، في نهاية هذا الشهر. ونحن نتطلع باهتمام إلى نتائج المؤتمر. وتهديد الجريمة المنظمة، في الوقت الذي ما زالت التنمية المؤسسية في طور النشوء، لا يمكن التصدي له بنجاح إلا بطريقة منسقة من جانب جميع الدول المتضررة. ويجب أن يكون النهج الإقليمي معززا وفعالا، كما أشار وكيل الأمين العام، السيد باسكو.

وينبغي للمجلس ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو ولجنة بناء السلام العمل معا بغية تأمين النتائج القصيرة الأجل، التي يمكن استدامتها على الأجل الطويل. ولذلك، تلاحظ كوستاريكا باهتمام توصية الأمين العام بشأن إنشاء فريق خبراء للتحقيق في هوية وأنشطة الضالعين في مجال المخدرات والاتجار بها. ولكننا نعتبر – ويجب أن نشدد على ذلك — أننا بحاجة إلى تفاصيل أكثر فيما يتعلق بالآثار المترتبة على الاقتراح، وأهدافه

الملموسة ونطاقه، بما في ذلك العلاقات التي يؤمل أن تكون لفريق الخبراء مع الجهود المؤسسية الأخرى في غينيا – بيساو، ولا سيما مع الحكومة ذات السيادة للبلد. وفي هذا السياق، فإننا نؤيد ما قاله الممثل الدائم لجنوب أفريقيا.

ومع أن عنصري الأمن والعدالة ضروريان لبناء السلام في غينيا – بيساو، ما من شك في أن المحفز على التغيير هو الشرعية الديمقراطية. وتعتقد كوستاريكا أن العملية الانتخابية المقررة في تشرين الثاني/نوفمبر القادم أساسية من أجل بناء السلام. والعدد الكبير للغاية من الناخبين المسجلين في هذه العملية – ٩٤,٦ في المائة – بادرة مشجعة تدلل على أهمية تلك الانتخابات التشريعية بالنسبة لأبناء الشعب أنفسهم. ولذلك، فإننا ندعو الحكومة والأطراف السياسية الأخرى في البلد إلى المشاركة في حوار صريح ودائم يؤدي إلى تعزيز الإنجازات ويسمح لعملية انتخابية شفافة وسلمية وشاملة.

ويتعين على هذا المجلس أن يوجه رسالة واضحة إلى شعب وحكومة غينيا – بيساو، رسالة إلى جميع الأطراف المعنية في البلد مؤداها أن مجلس الأمن يتابع الحالة عن كثب، والأهم من ذلك، أنه سيفعل كل ما هو ممكن لكي يمضي البلد على مسار التنمية والحكم الرشيد وسيادة القانون. وعليه، فإننا نود أن نشكر وفد بوركينا فاسو على إعداد مشروع البيان الرئاسي، الذي نعكف الآن على دراسته تفصيلا ونتوقع تأييده.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أيضا أن يهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونهنئ كذلك السفير كافاندو ممثل بوركينا فاسو، ونهنئ فريقه على العمل الممتاز الذي اضطلع به خلال الشهر الماضي.

ونود أن نشكر وكيل الأمين العام، السيد باسكو، على إحاطته الإعلامية. كما نشيد بجهود مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام وبجهود فريق الأمم المتحدة القطري المبذولة في ظل ظروف صعبة. ونشكر السفيرة فيوتي، ممثلة البرازيل، رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام، على بيانها.

ويلاحظ وفدي مع الارتياح أن العملية التحضيرية للانتخابات التشريعية، المقرر أن تجري في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في غينيا – بيساو، تجري على قدم وساق وأن عملية تسجيل الناخبين تكللت بالنجاح. ونرحب بالمشاركة المستمرة من جانب لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، التي تجلت باعتماد الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في البلد وبالتنفيذ الجاري لبرنامج المساعدة الطارئة لفترة ما بعد انتهاء الصراع بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. ويبرهن كل ذلك على الالتزام المستمر للمجتمع الدولي بدعم جهود غينيا – بيساو لبناء السلام.

ولكننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة السياسية والأمنية المضطربة والتدهور العام في ظروف الحياة في غينيا – بيساو، ولا سيما على خلفية الانتخابات الوشيكة واستمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود. وفي حين أننا نسلم بالأهمية الحيوية للحد من الفقر، والإدارة النقدية، والأمن الغذائي، والرعاية الصحية والنهوض بالتعليم، ونزع السلاح والمساعدة الإنسانية، فإننا نشاطر الأمين العام النداء الذي أطلقه من أجل تعزيز الدعم والتدريب لجهاز إنفاذ القانون ونظام العدالة الجنائية في الإطار الأوسع لإصلاح القطاع الأمني، ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والإرهاب. وندعو جميع الجهات الوطنية صاحبة الشأن إلى ممارسة ضبط النفس ونبذ العنف وتعزيز الحوار السياسي والمصالحة، والإسهام من خلال ذلك في عملية التوطيد المستمرة للسلام، وتهيئة بيئة مواتية لإعادة البناء

الاجتماعي – الاقتصادي، وتأمين التنظيم السلمي وفي الوقت المناسب لعملية الاقتراع.

وإذ نكرر التأكيد على أن السلام والمصالحة والاستقرار في غينيا – بيساو شروط أساسية للسلام والأمن في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، فإننا نسلم بالدور الذي تؤديه لجنة بناء السلام، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع الدولي في تيسير عملية بناء السلام في غينيا – بيساو. ونحن نتوقع أن حكومة ذلك البلد سوف تستقطب المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف لتحقيق مزيد من التقدم الملموس على طريق تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

وأخيرا، نشكر وفد بوركينا فاسو على تقديم مشروع البيان الرئاسي الذي نعتزم تأييده. ونأمل أن يتمكن المجلس من اعتماده على الفور.

السيد سويسكم (بنما) (تكلم بالإسبانية): أولا، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم الرئاسة. وبطبيعة الحال، يمكنكم التعويل على دعمنا طوال الشهر. كما نود أن نشكر السفير كافاندو وكل أعضاء وفد بوركينا فاسو على كل ما اضطلعوا به من أعمال أثناء رئاستهم في الشهر الماضي. وقبل كل شيء، نود أن نشكر السيد باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسفيرة فيوتي، رئيسة التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا – بيساو في لجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ونود أن نرحب بالممثل الدائم لغينيا – بيساو، السفير كابرال. ولا بد لي أن أعترف بأن وفد بلدي يشعر ببعض الحرج لأننا نريد أن نشكر السفير كابرال على بيانه قبل أن نستمع إليه. وكنا نفضل لو تمكنا من الرد على بيانه على قدم المساواة مع بياني وكيل الأمين العام ورئيسة التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا – بيساو في لجنة بناء السلام.

ويتفق وفدي مع مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين ومع الأعضاء الذين تكلموا بالفعل اليوم عن ضرورة ضمان إجراء الانتخابات التشريعية التي ستعقد يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر في شفافية ونزاهة وسلام. ولن يتأتى ذلك إلا بموافقة جميع القطاعات والأطراف المعنية في غينيا – بيساو، وسوف تمثل الانتخابات خطوة هامة تعقبها خطوات كثيرة أخرى بالطبع نحو إظهار التزامها بإضفاء الطابع المؤسسي على دولة ديمقراطية تكون اليد العليا فيها لسيادة القانون.

وقد استمعنا إلى بيانات إيجابية كثيرة اليوم فيما يتعلق بعمل مختلف الأشخاص في غينيا – بيساو، ونتقدم لهم بالتهنئة والشكر. ورغم ذلك، ثمة عوامل كثيرة من شأنها أن تؤثر مباشرة على تلك الإنجازات لو سُمح لها بالاستمرار في التدهور. وعلى سبيل المثال، لدينا أدلة على أن غينيا – بيساو قد تحولت من مركز للاتجار بالمخدرات إلى أن تصبح أيضا سوقا رئيسية للمخدرات، وتصاحب ذلك زيادة في الجريمة المنظمة.

وتماما كما أن مشاكل الاتجار بالمخدرات والتهريب والجريمة المنظمة لها عناصر إقليمية، فكذلك من شأن عدم الاستقرار في غينيا – بيساو أن تترتب عليه عواقب بالنسبة للمنطقة. ومع أن طبيعة كثير من تلك المسائل تبدو لأول وهلة وكأنها تتعلق بحفظ الأمن، فإن مداها وتفاصيلها تثير تحديات أمنية على الصعيد العابر للحدود أيضا. وهي تقتضي أكثر من أي وقت مضى ردودا موحدة ومتعددة الأبعاد ومنسقة. وسوف يلزم أن تشمل تلك الجهود توجيه الاهتمام إلى جميع أوجه بناء المؤسسات وبناء الديمقراطية والقضايا الاجتماعية والإنمائية المرتبطة بالأمن وحماية السكان. وبداية،

نرجو أن يُضطلع بمبادرات عملية في الاجتماع الإقليمي المقرر عقده في الرأس الأخضر وأن يجري إمعان النظر في توصية الأمين العام بإنشاء فريق للخبراء.

من الواضح لجميع تلك الأسباب أن مجلس الأمن ما زال له دور ومسؤولية هامة يضطلع بها في غينيا - بيساو، ويجب أن يواصل اهتمامه الفعلي بهذه المسائل. ولا بد أن يستمر المجلس ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وحكومة غينيا - بيساو أيضا في التعاون الوثيق مع لجنة بناء السلام وغيرها من الجهات الفاعلة في المنطقة لضمان أن تصبح غينيا - بيساو جهة مصدرّة للاستقرار.

السيد كواري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نود قبل كل شيء أن نعرب عن تهنئتنا لكم يا سيدي وللصين على تبوئكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن نؤكد امتناننا للسفير كافاندو وفريق بوركينا فاسو لنجاحهم الشديد في توجيه أعمال المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر الحافل.

ونود أن نتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية اليوم وللسفيرة فيوتي على إحاطتها الإعلامية عن أعمال لجنة بناء السلام فيما يتعلق بغينيا - بيساو. ونرحب باعتماد إطار العمل الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو. وأرى من الأهمية بمكان أن يتم إنشاء آلية للرصد والتتبع تتولى وضع معايير واقعية وملموسة لغينيا - بيساو.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى ثلاث نقاط. أولا وقبل كل شيء، نرحب ترحيبا شديدا بالتقدم المحرز في التحضير للانتخابات المقرر عقدها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بما في ذلك عملية تسجيل الناخبين الناجحة. ومن الواضح أن للمضي في إجراء تلك الانتخابات في موعدها أهمية حاسمة وكذلك لعمل الجميع، بما في ذلك العسكريون والأحزاب السياسية، على تهيئة بيئة مواتية لعقد الانتخابات بشكل حر ونزيه.

ثانيا، يساورنا كغيرنا قلق عميق إزاء ما تفيد به التقارير من الزيادة في تهريب المخدرات والاتجار المتزايد بالمخدرات وغير ذلك من جوانب الجريمة المنظمة في غينيا - بيساو. وأعتقد أن الأحداث التي تلت هبوط الطائرة من فنزويلا في ١٢ تموز/يوليه توضح بشكل صارخ الظروف المحيطة بتلك المخاوف. ومن الواضح أنه يلزم إجراء مزيد من المناقشة للدور الذي يقوم به فريق من الخبراء للنظر في تلك المسائل، وسيكون من دواعي سعادتنا أن نشارك في تلك المناقشات.

غير أننا نرى كغيرنا أن المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ إجراء، ويقينا في الأجل القريب، تقع على الصعيد الوطني، ونتطلع إلى الجهود التي تبذل لتعزيز التعاون فيما بين أجهزة إنفاذ القوانين في غينيا - بيساو ولتعزيز قدراتها. ثانيا، سيكون للعمل على الصعيد دون الإقليمي أهمية كبيرة أيضا، ونتطلع إلى نتائج الاجتماع القادم الذي تعقده الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ثالثا، ما زال القلق يساورنا بشأن قضية ألبرتو دابو والتقارير المستمرة عن ترهيب الصحفيين وقضاة التحقيق ونشطاء حقوق الإنسان. إذ أن تلك المسائل التي تحيط بحالة حقوق الإنسان في غينيا - بيساو تنطوي على آثار بالنسبة لكل من العملية السياسية ولمكافحة الاتجار بالمخدرات، ونرجو أن تتمكن الحكومة ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو من العمل على معالجة تلك الشواغل.

الرئيس (تكلم بالصينية): سوف أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

نشكر وكيل الأمين العام باسكو والسفيرة فيوتي على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن التطورات في غينيا – بيساو. وقد انقضت عدة سنوات منذ أدرجت مسألة غينيا – بيساو في جدول أعمال المجلس. وفي الأعوام الأخيرة، بذلت حكومة غينيا – بيساو وشعبها جهودا دؤوبة بدعم قوي من المجتمع الدولي لإيجاد الطرق والوسائل التي تؤدي لاستعادة الاستقرار السياسي وتعزيز عملية السلام وتشجيع التنمية الاقتصادية. وتم إحراز قدر من التقدم نتيجة لذلك. وفي آب/أغسطس الماضي، شكلت حكومة جديدة برئاسة رئيس الوزراء كوريا. وتحدد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وتدل تلك الأحداث على أن السكان في غينيا – بيساو يريدون الاستقرار، وعلى أنه يمكن أن يُتوقع تحسن الحالة السياسية.

وترجو الصين أن تستند جميع الأطراف في غينيا – بيساو إلى عملية الانتخاب لتعزيز الحوار والمضي في زيادة الأرضية المشتركة بينها بهدف توطيد عملية المصالحة السياسية على نحو فعال. وتكمن جذور عدم الاستقرار السياسي طويل الأمد في غينيا – بيساو في قضايا التنمية. ولا يمكن توطيد أركان عملية بناء السلام بشكل فعال ما لم يتسنّ دفع المصالحة السياسية والتنمية الاقتصادية جنبا إلى جنب. والسكان يريدون السلام، وذلك لأنهم يريدون لأنفسهم حياة سعيدة. وهم يريدون للسلام أن يرسخ، ويريدون مصالحة سياسية دائمة. ولا بد من تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستمر، حتى يشعر الناس بالمنافع التي يأتي بها السلام في حياتهم.

ويسرنا أن نرى تطور الحالة الاقتصادية في اتجاه طيب في غينيا – بيساو في الآونة الأخيرة. وينتج هذا عن الجهود التي تبذلها غينيا – بيساو ذاتها، ولا ينفصل في الوقت نفسه عن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي. غير أن الأساس الاقتصادي في غينيا – بيساو ضعيف وتواجهها تحديات كثيرة في مجال التنمية الاجتماعية. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعمه لغينيا – بيساو في محاولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وإيجاد فرص العمل والنهوض بالهياكل الأساسية. ونتوقع بل نعتقد أن عملية بناء السلام سوف تستمر في تحقيق تقدم إيجابي بالجهود المشتركة التي تبذلها الحكومة وجميع الأحزاب السياسية وشعب غينيا – بيساو، وبالدعم الجدي من المجتمع الدولي.

وقبل أن أختتم، نود أن نعرب عن تقديرنا وشكرنا لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو وللتشكيلة القطرية للجنة بناء السلام على عملهما. ولدينا ثقة بأنهما سيتمكنان من تقديم إسهامات أكبر في جهود بناء السلام في غينيا – بيساو.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لممثل غينيا – بيساو.

السيد كابرال (غينيا – بيساو) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، السيد الرئيس، على منحي فرصة مخاطبة أعضاء مجلس الأمن بالنيابة عن بلدي، غينيا – بيساو، لا سيما وأن تحليل الحالة في غينيا – بيساو، الوارد في تقرير الأمين العام (S/2008/628)، تصادف مع تسلمكم رئاسة المجلس. وأعرب لكم عن تهانئ وفدي وأكرر التهانئ التي أعربتم عنها في البداية للممثل الدائم لبوركينا فاسو، على الطريقة التي أدار بها دفة أعمال المجلس الشهر الماضي. وأفعل ذلك بسعادة غامرة لأنه ممثل عضو مرموق في مجموعة بلدان غرب أفريقيا.

أود أن أعرب عن الشكر للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية التي عرض بها تقرير الأمين العام المهم جدا.

نحن في غينيا – بيساو متفانون جدا من أجل السلام والاستقرار، مثلما ذكرتم قبل هنيهة، السيد الرئيس. وهذا

صحيح بصورة خاصة لأننا نعرف أننا بأنفسنا نتحمل المسؤولية الأولية عن معالجة الحالة في بلدنا وعن كفالة أن يصبح السلام والأمن واقعا دائميا في غينيا – بيساو.

ونتفق مع ممثلة الولايات المتحدة في قولها الوثيق الصلة بالحالة بأن غينيا – بيساو يلزمها أن تظهر روح الزعامة. وهذا بالضبط هو ما نريد أن نفعله. لكننا، بغية تحقيق ذلك، نحتاج إلى مؤسسات مستقرة، ونحتاج إلى توطيد أركان مؤسساتنا، ونحتاج إلى التغلب على العقبات الرئيسية. ويسعدني أن ممثل كرواتيا قد وصف، في بيانه، الطبيعة الهائلة للمهمة التي تنتظرنا، والتي يتعين علينا أن ننجزها بالعمل سوية مع شركائنا.

أود أن أقول إننا مدركون لحاجة أن نحفظ ولحاجة أن نخلق الظروف المشجعة الضرورية لعقد انتخابات حرة شفافة نزيهة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد ذكر ذلك الرئيس فييرا، رئيس جمهورية غينيا – بيساو، أمام الجمعية العامة. إننا نريد لتلك الانتخابات أن تمثل فرصة لشعب غينيا – بيساو يبين فيها بحرية إرادته ويختار ما يريده.

ويحدونا الأمل، بل إنني واثق من ذلك، بأن شعب غينيا – بيساو، عندما يحين الوقت، لن يتحلى بروح مدنية فحسب، وإنما سيبرهن أيضا على خلقه الرفيع: الروح المدنية في اغتنام فرصة أن يختار بنفسه، بحرية، الرجال والنساء الذين سيمثلون الشعب في الجمعية الوطنية؛ والخلق الرفيع في الذهاب إلى صناديق الاقتراع بأسلوب منتظم، فيضمن بذلك شفافية تلك الانتخابات ويكفل أن تكون انتخابات موثوقا بها وتكون نتائجها مقبولة لدى الجميع في سبيل الصالح الأعظم لأبناء شعبنا.

أود أن أقول إنه، حسنا، كانت لدينا توترات. ولكن، في بلد يود أن يتعلم درس الديمقراطية ويكرس نفسه لفضائل الديمقراطية، في بلد فتي يواجه مشاكل اقتصادية ومالية هائلة، يكاد يكون من الطبيعي الاعتقاد بأنه ستظهر اختلافات في وجهات النظر، وحتى نزاعات. ولو جاز القول، إن الاختلافات في وجهات النظر إنما هي جزء من جوهر الديمقراطية الأصيلة.

ويحدونا الأمل أن يصبح ما حدث في غينيا – بيساو درسا يعتبر به، لأننا استطعنا أن نتغلب على تلك الصعوبات باللجوء إلى المؤسسات الديمقراطية – وتحديدا، المحكمة العليا. لم تقع أحداث عنف، وهذا نتاج المبادئ الديمقراطية الراسخة بعمق في ذهنية أبناء وطننا، الأمر الذي أؤمن بأننا يجب أن نحتفل ونفتخر به. سنفعل كل ما في وسعنا لكفالة أن تجري الانتخابات حسب المقرر. إننا ندين بذلك للمجتمع الدولي مقابل المعونة التي تلقيناها منه. وأعتقد أن الصورة الإجمالية توحي بأن الانتخابات لن تجري في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر فحسب، وإنما ستجري أيضا في ظل شفافية تامة.

لقد تطرق بعض المتكلمين إلى مستوى مشاركة الناس في غينيا – بيساو في ممارسة حقوقهم الديمقراطية: نسبة المشاركة تجاوزت ٩٦ في المائة، بما يكفل حصول الناخبين على بطاقات الانتخاب. ورغم حقيقة أن هذا الموسم موسم الأمطار – الذين يعلمون بالصعوبات الناجمة عن موسم الأمطار في أفريقيا يقدرون أهمية ما أقوله – فإن تلك النسبة، أكثر من ٩٦ في المائة، لا تعبر عن مستوى المشاركة فحسب، وإنما تبرهن أيضا على أهمية الانتخابات القادمة بالذات لشعب غينيا – بيساو.

أود أن أقول إننا نشاطر المجلس شواغله فيما يتعلق بمشكلة تهريب المخدرات. فقبل خمس سنوات فحسب ما كان أحد قد سمع بالمخدرات في غينيا – بيساو. لم يكن أحد قد سمع قط بحشيشة القنب. وأنا شخصيا لم أر ورقة قنب واحدة، وإنني لست الشخص الأكثر سذاجة بين أبناء وطني. وإذا كنا نواجه الآن هذه الحالة، فذلك لأننا الحلقة

الأضعف في سلسلة المنطقة دون الإقليمية. إننا نفتقر إلى المؤسسات اللازمة.

إننا نتكلم عن دولة تعاني من التسوس، وأقول ذلك بصراحة لأننا، كما قال السيد باسكو للتو، توخينا الصراحة دائما عندما التجأنا إلى المجتمع الدولي التماسا للمساعدة. إننا لم نحاول قط أن نخفي مشكلة تهريب المخدرات المستفحلة في غينيا - بيساو، التي يمكن أن تبدد كل جهودنا في مجال الديمقراطية والتنمية، وأن تترك آثارا لا يمكننا تصورها على أذهان الشباب وعلى سلوكهم في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

كما قلتُ، إننا الحلقة الأضعف في السلسلة. ونحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي. ونحتاج إلى مؤسسات متينة. ونحتاج إلى قوة شرطة تؤدي مهامها وإلى محاكم قادرة على إقامة العدل. ونحتاج إلى بناء السجون. ونحتاج إلى نظام عدلي ناجح يعتد به ويمكن سواء لأبناء غينيا - بيساو أو للأجانب أن يلتجئوا إليه التماسا للعدالة. لذلك السبب أود أن أعرب عن اتفاقي مع المتكلمين السابقين: يجب علينا أولا أن نشدد أكثر بكثير على بناء المؤسسات. فلن يتسنى للديمقراطية أن تسود من دون أركان ذلك الصرح الأساسي، صرح العدالة.

لا أريد أن أسهب في ملاحظاتي، غير أنني أود أن أنوه وأن أرحب ببيان ممثلة البرازيل، السيدة فيوتي، بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو للجنة بناء السلام. فلا أحد ينكر أن قدرا كبيرا من التقدم قد تحقق - تقدم حظي بالدعم من أعضاء المجلس ومن المجتمع الدولي ومن أصدقائنا في لجنة بناء السلام. وأود أن أقول إننا مدينون للسفيرة فيوتي، على تفانيها الشخصي وعلى الدينامية التي أضفتها على عمل تشكيلة غينيا - بيساو. وأود، من خلالها، أن أشكر الأعضاء الآخرين في تشكيلة غينيا - بيساو على السرعة التي اعتمدوا بها الإطار الاستراتيجي.

وكما ذكر سفير إندونيسيا بحق، فإن الإطار الاستراتيجي هو نتيجة لجهد جماعي وتشاركي. وإنني على يقين، من أنه يوجد الكثير مما يمكن أن نتعلمه من هذه العملية للمرة الأولى. وتضم تشكيلة غينيا - بيساو جميع أصحاب الشأن، أي الحكومة والأحزاب السياسية، والشباب، والمرأة، وكل المجتمع المدني - في الواقع كل من لديه ما يقوله بشأن إعادة بناء غينيا - بيساو، ومن واجبه أن يفعل ذلك - وقد شارك هؤلاء جميعا. وهي بالفعل نتيجة لجهد جماعي، وأنا أرحب بها لأنني خلال تلك العملية شاهدت أبناء وطني، الذين لم يتعودوا على المناقشة، شاهدهم معا يناقشون كل شيء.

لقد تكلموا في الأمور الأساسية: كيف يمكننا معا أن ندرس المشاكل الحقيقية لبلدنا؛ وكيف نستطيع، بمساعدة المجتمع الدولي، أن نعثر على السبيل الأمثل للخروج من الأزمة الكبرى التي وجدنا أنفسنا فيها. والحالة ليست مستعصية. ويمكنني أن أشدد على أننا سنجد الطريق إلى الخلاص ما دمنا نتلقى المساعدة التي نحتاج إليها، وما دام بوسعنا أن نبدي روح التصميم والقيادة، كما أكد ممثل الولايات المتحدة مرة أخرى. ويحدوني الأمل في أننا سنتمكن من تحقيق ذلك.

وأود أن أؤكد للمجلس أن سلطات غينيا - بيساو لن تدخر جهدا لا من أجل إجراء الانتخابات فحسب، بل وأن تجري في ظل أكبر قدر ممكن من الشفافية، وأن تكون ذات مصداقية، وأن تكون النتائج مهما كانت مقبولة من الجميع بوصفها تعبيرا حرا عن اختيار الشعب.

وفيما يتعلق بالمشكلة الكبرى المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، فإنني أصر على أننا معا سنتمكن من مواجهة

التحدي، كما قال السيد باسكو في إحاطته الإعلامية في وقت سابق اليوم. فقد قال إنها مهمة هائلة، وجسيمة. ويتعين على الجميع التعاون من أجل هذا الغرض. ولهذا السبب، فإن نهج المنطقة دون الإقليمية هو الأفضل، ونحن سعداء لأننا سنعقد اجتماعا بعد ثلاثة أسابيع في برايا، عاصمة الرأس الأخضر، لدراسة هذه المسألة بتعمق.

إنها مسألة تشغلنا جميعا. وأنا على يقين من أن أبناء وطني يشعرون بالحزن لمعرفتهم أن غينيا – بيساو أصبحت سوقا للمخدرات. فنحن جديرون بما هو أفضل من ذلك. وشعب غينيا – بيساو – كما أكدتم، سيدي الرئيس – يريد أن يبني بلده وأن يمتثل لمبادئ الديمقراطية، وأن ينهض بالتنمية الاجتماعية لأننا بحاجة إلى ذلك. وقد حددت السيدة فيوتي في بيانها التحديات العديدة التي نواجهها، ولا سيما في المجال الاجتماعي. ويواجه بلدي الآن وباء الكوليرا، ولذا أغتنم هذه الفرصة لأناشد المجتمع الدولي أن يساعدنا على وقف هذا الوباء الذي قتل العشرات من زملائي المواطنين.

إننا نتفق مع الأمين العام أنه يتعين علينا أن نواجه التحدي معا. ومؤسسات بريتون وودز، التي تعي الجهود التي بذلتها غينيا – بيساو حتى الآن، تستطيع أن تساعدنا بشكل أكبر كثيرا مما قدمت حتى الآن. وأستطيع أن أؤكد للمجلس أننا، من خلال الشفافية والإدارة الصارمة لأموال الدولة والجهود من أجل الحفاظ على النقاء المالي – التي أشادت بها مؤسسات بريتون وودز – سوف تنجح جهودنا بكل تأكيد. وستكون غينيا – بيساو قادرة على مواجهة التحديات التي تثيرها الديمقراطية، ولا سيما التنمية، كما أشار ممثل بوركينا فاسو في بيانه.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للسيد باسكو ليرد على أسئلة المتكلمين وملاحظاتهم.

السيد باسكو (تكلم بالانكليزية): أتردد كثيرا في الكلام عقب البيان البليغ الذي أدلى به ممثل غينيا – بيساو، ولكن اسمحوا لي أن أجيب على سؤال أو سؤالين أثيرا خلال الجلسة هذه.

وفي البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني لما لمسته من تفهم واسع النطاق في قاعة المجلس لأهمية توحيد جميع العناصر – السياسية والأمنية والإنمائية – لكي تعمل معا. وقد عبر ممثل كوستاريكا عن ذلك تعبيرا ممتازا، ولكن العديد من المتكلمين الآخرين عبروا عن فكرة مماثلة.

إننا سعداء بالعمل مع لجنة بناء السلام. وقد لمسنا أن اللجنة تتمتع بكثير من النشاط والحيوية، ونعتقد أنها تضيف الكثير إلى جهود الأمم المتحدة في غينيا – بيساو.

وقد طرح سؤال عن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، وماذا نفعل من خلاله. ويعلم المجلس أن المكتب شارك مشاركة كبيرة في الماضي في محاولة العمل مع الحكومة والشعب والقادة من أجل المضي قدما بالعملية السياسية. وهو ينخرط إلى حد كبير في المساعدة في أمور مثل الانتخابات وبعض المسائل السياسية. كما أنه يعمل بجد شديد فيما يتعلق بمسألة المخدرات وهو الذي أطلق النذر الأولى بشأن مشكلة المخدرات. وكان فعالا إلى حد كبير في إشراك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من الهيئات في معالجة المسألة.

ونأمل من خلال عملية إعادة تنظيم المكتب، في الأشهر القليلة القادمة، أن نتمكن من إحكام التكامل في البرامج بشكل عام لتحقيق الحد الأقصى من الفعالية. ولعلي أبلغكم أن السيد أموريغي كان سيحضر معنا للإجابة على هذه الأسئلة، ولكنه لم يتمكن من الحضور لأنه يتماثل للشفاء بعد خضوعه لعملية طبية، ولذا فإنني أعتذر وأنقل لكم اعتذاره هو أيضا.

وأثار ممثل الاتحاد الروسي سؤالا آخر حول الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات. وبالفعل، لدى حكومة غينيا - بيساو استراتيجية وطنية جيدة لمكافحة المخدرات وهي مدعومة بقوة من مؤتمر لشبونة المعقود في كانون الأول/ديسمبر الماضي حيث تجاوزت قيمة التبرعات المعلنة من المجتمع الدولي ٦ ملايين دولار. وبطبيعة الحال، فإن الجهود المبذولة هناك قوية للغاية وتستهدف السيطرة على مشاكل المخدرات التي كانت موضوعا لكلمات الكثيرين هنا اليوم.

وقد طلبت السلطات المساعدة. وهي تسعى إلى الحصول على مساعدات إضافية. وأود أن أضم صوتي إلى نداء السفيرة فيوتي الذي أطلقته هذا الصباح من أجل دفع التبرعات المعلنة في مؤتمر لشبونة، لأنني أعتقد أن من المهم أن نتعاون جميعا من أجل تعزيز القدرة على مكافحة المخدرات. ومرة أخرى، فإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يعمل بكد في التصدي لهذه المسألة. ولهذا المكتب ممثل دائم يعمل الآن في غينيا - بيساو بشأن تلك المسائل.

وأخيرا، طرحت بعض الأسئلة حول مقترح إنشاء فريق الخبراء. وقد نشأ الاقتراح عن طلبات أعضاء في الحكومة للمساعدة من جانب المجتمع الدولي لدعم التصدي لهذه المشاكل. ومن الواضح أنه حتى بعد تطوير مكافحة المخدرات الداخلية إلى أقصى حد من الفعالية، ستظل هناك مسائل ومشاكل دولية تجد الحكومة صعوبة في التعامل معها. ونحن متفقون تماما على أن الهدف الأهم على المدى الطويل هو بناء المؤسسات، ولكن هذا الطلب لمساعدة إضافية يتوافق مع هذا السياق. وسنكون سعداء بمناقشة هذا الموضوع مع المجلس خلال الأسابيع القادمة لنرى إذا كانت الفكرة ذات جدوى، وإذا ما كان من المفيد القيام بشيء ما في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.